الاقتصاد والعمل

المرأة الفلسطينية: ٤
الوضع الراهن

برنامج دراسات المرأة - جامعة بيرزيت - ١٩٩٧

المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن

٤

الاقتصاد والعمل

الفصل بين الجنسين في الحياة الاقتصادية الفلسطينية

ريما حمامي

برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، ١٩٩٨

جامعة بيرزيت

برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت. ص.ب. (١٤)، فلسطين
حقوق النشر محفوظة لبرنامج دراسات المرأة، ١٩٩٨.

المؤلفة: استاذ مساعد في برنامج دراسات المرأة وتدرس في دائرة علم الاجتماع وعلم الانسان في جامعة بيرزيت، كما يشكر البرنامج السيد خليل توما لترجمته الأمينة والدقيقة لعدة فصول من البحث.

يتوجه برنامج دراسات المرأة بالشكر للدعم الذي قدمه مركز أبحاث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا لمشروع بحث «المرأة في المجتمع الفلسطيني» ولمؤسسة فورد لدعمها لعمل البرنامج.

صور الغلاف: طالبة في جامعة بيرزيت: تصوير ياسر درويش (الصورة العليا)
فلاحة في قرية فلسطينية: تصوير اميل عشراوي (الصورة السفلى)

تصميم وتنفيذ وإشراف طباعي: مؤسسة الناشر للخدمات الفنية - البيرة.

مقدمة
المرأة الفلسطينية
الوضع الراهن

أصدر برنامج دراسات المرأة في جامعة بير زيت هذا التقرير عن الوضع الراهن للمرأة الفلسطينية في طبعتين منفصلتين بالعربية والانجليزية. ويأتي هذا التقرير- الذي يحتوي على عشرة فصول - محاولة متواضعة لرسم صورة شاملة للتحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في معرض بناء مجتمع مؤسس على المساواة الاجتماعية بين الجنسين. ويدفعنا لهذا الافتراض حصيلة تجارب العديد من دول العالم - وخاصة في العالم الثالث - التي وصلت لنتيجة مفادها: انه لاغنى عن مثل هذه المساواة لتحقيق التنمية الدائمة وفي نشر وتجذير الديمقراطية.

ويسعى هذا التقرير لتحقيق هدفين:

اولاً: محاولة متواضعة لاخضاع العلاقات بين الرجل والمرأة لاحدث المفاهيم التي يشهدها حقل الدراسات النسائية، التي تخضع علاقات النوع الاجتماعي بما فيها من فجوات وظواهر متباينه للتحليل والبحث.

ثانيا: يسعى التقرير لتقديم رؤية موضوعية جديدة لاوضاع المرأة، كمحاولة للتأثير على عملية رسم السياسات التي تخط لاول مرة في المجتمع الفلسطيني في ظل وضع راهن جديد ومعقد.

ويحتوي هذا التقرير على عشرة فصول، خصص فصلان منهما لتحديد الاطار النظري والمفاهيمي لدراسة المعالم والاتجاهات الرئيسة في المجتمع الفلسطيني، الذي على اساسهما سيتم تناول وفحص علاقات النوع الاجتماعي واثرها في التنمية. أما الفصول الثمانية الباقية فسوف تركز على دراسة وضع المرأة في مجالات وقطاعات محددة (صحة، تعليم، قانون،الخ) بهدف تحقيق ثلاثة اهداف:

اولاً: تحديد فجوات النوع الاجتماعي في معرض التطبيق العملي في المجتمع الفلسطيني وتحديد مدى الامكانيات المتاحة للنساء للوصول الى والاستفادة منها الموارد العامة المتوفرة.

ثانيا: تحليل الادوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق النساء - كما يحددها المجتمع - واثر ذلك في استبعاد النساء او دمجهن في المجتمع.

ثالثا: واخيرا فهم الروابط بين العناصر السابقة واية عوامل اخرى قد يكون لها دور في تحديد وضعية المرأة في المجتمع.

هذا وتتطرق الفصول المختلفة لقضايا ومواضيع متعددة منها على سبيل المثال: الارتباط بين نسب الخصوبة

العالية وفجوات النوع الاجتماعي في التعليم الثانوي، والزواج المبكر وانعدام فرص العمل والحماية الاجتماعية للمرأة. كما تتطرق بعض الفصول للافتراضات الخاصة بأدوار النوع الاجتماعي وتأثيرها على الفرص المتاحة للنساء والرجال للحصول على ضمان اجتماعي او مساعدة اجتماعية أو في تحديد العلاقة بين اثر امتلاك رأس مال وتحقيق نفوذ سياسي.

وبالرغم من وجود تشابه في اسس العلاقات الاجتماعية – علاقات النوع الاجتماعي – بين المجتمع الفلسطيني وغيره من مجتمعات الشرق الاوسط، الا اننا نجد ان تاريخ الاحتلال العسكري الاسرائيلي ومقاومته تسم وتؤثر في كل مناحي الحياة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. لذا تدرس علاقات النوع الاجتماعي – كأحد اسس التنظيم الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني – بعلاقاتها بعوامل فاعلة اخرى كالعامل الوطني، والسياسي، والاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت نفسه يفرز الواقع الراهن الذي يمر به المجتمع الفلسطيني – المرحلة الانتقالية – تغييرات مستمرة في الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب اسساً جديدة للتحليل من جهة، ويجعل فهم المجالات التي تتطلب تغييرا مهمّة اكثر الحاحا، اذا كان الهدف فعلا اقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه المواطنون بالمساواة والعدالة الاجتماعية.

ويشير التقرير، فيما يتعلق بمؤشرات النوع الاجتماعي، الى ان الوضع في فلسطين يبرز بعض التناقضات الحادة، فمن جهة توجد مؤشرات ايجابية كتمتع المرأة الفلسطينية بمستوى تعليمي مرتفع، وكذلك مشاركة سياسية فعالة، ولكن من جهة اخرى توجد مؤشرات سلبية كانخفاض نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، ودرجة عالية من الخصوبة. ولفهم هذه المؤشرات التي تبدو متناقضة هناك حاجة الى اطار نظري متكامل يدرس العوائق، والموارد والفرص المتاحة في المجتمع التي تحدد بمجملها اوضاع النساء والرجال. وهذا الاطار لاينطلق من الفرضية الشائعة التي تقول: ان الثقافة العربية او الاسلامية هي التي تحدد وضعية المرأة في المجتمع العربي وايضا المجتمع الفلسطيني، بل ان التقرير يحاول ان يبين ان عدم التماثل في علاقات النوع الاجتماعي يجري – ليس فقط في المجال الثقافي – ولكن في مجالات الحياة المختلفة والمتفاعلة في نفس الوقت، كالعائلة والاسرة المعيشية والاقتصاد والسياسة والمجتمع.

وبالرغم من ان هذا التقرير يركز على وضع المرأة الفلسطينية في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، الا ان مقارنة اوضاع المرأة الفلسطينية في اماكن تواجدها المختلفة في الشتات او في كافة انحاء فلسطين التاريخية يبقى مشروعا يستحق الاهتمام والجهد. وان تنفيذ مشروع كهذا لمقارنة اوضاع المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا والاردن ومصر، بهدف تسليط الضوء على دور علاقات النوع الاجتماعي في تكوين وبقاء الشعب الفلسطيني لهو مشروع جدير بالاهتمام. وغني عن القول بأن مثل هذا المشروع لايقع في اطار هذا التقرير، الا اننا نأمل ان يكون دافعا ومحفزا لباحثين اخرين لتولي تنفيذه.

وان محاولة فهم وتحليل وضع المرأة الفلسطينية في المجتمع في ظل نقص المعلومات، وعدم توافقها بشكل عام، وايضا النقص التاريخي في مجال البحث والمعرفة باستخدام مفهوم النوع الاجتماعي بشكل خاص لهو مهمة ليست بالسهلة، وتلقي على كاهل الباحثين العديد من الصعوبات. لذا يشمل هذا التقرير القدر الكبير – وربما غير المتوازن – مما يتوفر من ابحاث وبيانات ووثائق خاصة بالسياسات التي طبقت على المجتمع الفلسطيني ومدى تأثيرها على وضع المرأة. وفي هذا الصدد كان برنامج دراسات المرأة محظوظا بالاستفادة ايضا من المعلومات والبيانات الصادرة حديثا عن دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية.

ويعد هذا التقرير خاتم منشورات المرحلة الاولى من مشروع «المرأة الفلسطينية في المجتمع». وسيتناول باحثو البرنامج في المرحلة الثانية من المشروع قضايا تتعلق بالنوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، وذلك في عدة مجالات منها المخصصات العامة للضمان الاجتماعي، والعائلة، وانظمة الدعم الاجتماعي والقرابي، واخيرا النوع الاجتماعي واصلاح النظام التعليمي.

كما يعدّ هذا التقرير انجازا تعاونيا وجماعيا في آن، اذ خضع كل فصل من فصوله لنقاشات عميقة شاركت فيها كل عضوات برنامج دراسات المرأة، والتي على اثرها ادخلت كثير من التعديلات والمواد الجديدة. ولا ينفي هذا ان لكل فصل كاتبته التي يقترن باسمها به، ولكن، وكما هو الحال في الكثير من المشاريع المشابهة، فاننا نجد ان الجهد الخاص الذي بذل في النقاش والبحث والمساعدة في التحرير، له اهمية مماثلة في المشروع وان كان لايلقى دائما ما يستحق من تقدير.

فيما يلي عناوين الفصول واسماء مؤلفاتها:
المجتمع الفلسطيني – ليزا تراكي
السكان والخصوبة – ريتا جقمان
الاسرة – ريما حمامي
الاقتصاد والعمل – ريما حمامي
الدعم الاجتماعي – بني جونسون
التعليم – منى غالي
السياسة – اصلاح جاد
القانون – بني جونسون
الصحة – ريتا جقمان
النوع الاجتماعي والتنمية – ايلين كتاب

ويود برنامج دراسات المرأة لفت انتباه القراء الى ان هذه الطبعة تعدّ «طبعة للنقاش العام»، نأمل ان يدخل عليها الكثير من التعديل والتطوير كمحصلة للنقاش الذي نود ان يشمل راسمي السياسات، والباحثين، والنشيطات في العمل النسوي بالاضافة للعاملين في مجال التنمية.

– *برنامج دراسات المرأة*
جامعة بيرزيت

الاقتصاد والعمل

الفصل بين الجنسين في الحياة الاقتصادية الفلسطينية

ريما حمامي

من الشائع في الادبيات البحثية والنقاشات العامة ان نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة هي نسبة متدنية جدا. وعند تفسير هذه الحجة، يلقى اللوم عادة على القيم والتقاليد الاجتماعية المحلية التي توصف على انها عقبات تواجه النساء اللواتي يعملن خارج البيت . ويعتبر انخراط النساء في النشاط الاقتصادي، من وجهة النظر هذه، مناقضا لدورهن الرئيس الذي يحدده لهن المجتمع، كانجاب الاطفال وتقديم الرعاية لهم. واستنادا الى ذلك، ينظر الى الثقافة السائدة على أنها العقبة الرئيسة التي تعترض انخراط النساء في الحياة الاقتصادية في فلسطين، وعليه تكون النتيجة المنطقية انه يمكننا ان نحقق دمج النساء في الحياة الاقتصادية في فلسطين من خلال تغيير توجهات المجتمع ومعتقداته تجاههن، وتحديدا تغيير ما لدى النساء من نظرة محافظة تجاه انفسهن.

وليس صعبا ان نجد من البيانات والادلة ما يدعم الرأي القائل إن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة متدنية. اذ تظهر المسوحات باستمرار أن هذه النسبة، التي تبلغ حوالي ١٠٪، منخفضة جدا مقارنة بمعدل يبلغ ٢٥٪ في منطقة الشرق الأوسط، و ٣٩٪ في الدول النامية (برنامج الامم المتحدة الانمائي ١٩٩٦، ٣٨). كما تظهر استطلاعات الرأي بأن الاغلبية من الرجال يعتقدون أنه من المفضل الا تعمل النساء خارج البيت[٢]. واخيرا تساهم نسب الخصوبة العالية في دعم المعتقدات التي تدعي بأن لدى النساء ما يكفي ويزيد من الاهتمامات والمشاغل بسبب قيامهن بدورهن الاجتماعي، باعتبارهن منجبات للاطفال، مما لا يمكنهن من الانخراط في النشاط الاقتصادي.

وتبدو هذه البيانات حاسمة، وتوحي لنا تجارب الحياة اليومية كذلك بأن في المجتمع الفلسطيني قيما وتقاليد تحد من عمل النساء خارج البيت. ولكننا سنبين في هذا الفصل، بأن هذه النظرة السائدة انما هي في الواقع نتاج لعدم توفر البيانات والمعلومات حول قطاعات اقتصادية معنية، وبشكل أدق، فهي ايضا ناتجة عن استخدام مفهوم معين للعمل يتجاهل انواع النشاطات الاقتصادية التي تشارك فيها النساء في ظل اوضاع اقتصادية كالتي تسود في فلسطين. ان تبعية الاقتصاد الفلسطيني قد حدت من فرص العمل للسكان بشكل عام، الا انها تركت آثارا متفاوتة على الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء والرجال. وبالتالي فان أية محاولة

---

[١] للاطلاع على نموذج حديث يعبر عن هذه النظرة، يمكن الرجوع الى

Lina Hamadeh. *At the Crossroads: Challenges and Choices for Palestinian Women in the West Bank and Gaza Strip*. UNDP. New York 1993 (pp. 66-67).

[٢] اظهر المسح الاول الذي اجرته فافو على الاسر المعيشية بان ٤٣٪ فقط من الرجال فوق سن ١٥ كانوا يعيلون نساء يعملن خارج البيت، مقارنة بنسبة ٧٨٪ من النساء (هيبرغ واوفنسون ١٩٩٣، ٢٥١).

لفهم السلوك الاقتصادي للمرأة الفلسطينية تستدعي دراسة وتحليلا للطرق التي تتبعها البنى الاقتصادية في تشكيل واعادة انتاج الفروقات والتباينات الخاصة بالنوع الاجتماعي داخل المجتمع ككل.

لقد اظهرت الدراسات والابحاث حول المرأة في الاقتصاديات النامية، والتي تأخذ في الاعتبار قضايا النوع الاجتماعي، بأن المقاييس المعيارية (standard measures) لا تحسب معظم الاعمال التي تقوم بها النساء، رغم ان عملهن غالبا ما يكون رئيسا ومحوريا في بقاء الاسرة ورفاهها. وبدون ادنى شك، فان هذا الوضع ينطبق ايضا على فلسطين، حيث اظهرت دراسات غير معيارية (non-standard studies) بأنه بالرغم من ان نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة الرسمية لا تتجاوز ١٠٪، الا ان الاغلبية منهن، خارج نطاق هذه القوى، يعملن اكثر من ٥٠ ساعة اسبوعيا داخل البيت، يقضينها في الاعمال المنزلية، وفي نشاطات اخرى مولدة للدخل. (هيبرج واوفنسون ١٩٩٣، ٢١١).

في هذا الفصل، سنحاول ان نعالج وجهة النظر السائدة حول مشاركة المرأة المحدودة في النشاطات الاقتصادية، كما سنحاول ان نقدم تفسيرا بديلا للتفسير الثقافي المحض لأنماط مشاركة المرأة في العمل. اما منهجنا فيعتمد على تحليل ونقد للبيانات المتوفرة، وكذلك سنطرح اطارا مفاهيميا بديلا يقدم فهما مختلفا لمدى انخراط النساء في الحياة الاقتصادية والطرق التي يتم بها ذلك. وكما توضح الفصول الاخرى من هذا الكتاب *المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن*، فان كل نواحي الحياة الاجتماعية في فلسطين منمطة وفق الافتراضات والاختلافات المستندة الى النوع الاجتماعي. وفيما يتعلق بتناول طبيعة الحياة الاقتصادية المؤسسة على هذه الافتراضات والاختلافات، فاننا نجد ان العقبة المباشرة التي تواجهنا هنا هي كيفية احتساب المشاركة في قوة العمل. اذ تتوفر أدلة كثيرة تشير الى ان عدد النساء المشاركات في النشاطات الاقتصادية يفوق ما تدل عليه الاحصاءات الرسمية الخاصة بمشاركة المرأة في القوى العاملة. ولكن لا يمكننا الكشف عن هذا العدد "المفقود" من النساء الناشطات اقتصاديا اذا اعتمدنا فقط على ما تقدمه لنا المسوحات الرسمية التقليدية.

ولتحقيق غرضنا من النقاش هنا، نحاول الاجابة على عدد من الاسئلة تتضمن ما يلي: هل تمثل البيانات المتوفرة بشكل دقيق مساهمة المرأة في الاقتصاد في المجتمع الفلسطيني، ام انها تعكس جزءا صغيرا منها فقط؟ واذا ما كان نشاط المرأة في العمل الرسمي هامشيا، فهل مرد ذلك الى العادات والتقاليد ام الى غياب الفرص؟ وما نوع الاعمال التي تتوجه نحوها النساء اكثر من غيرها؟ ولماذا؟ واخيرا، كيف ستساعدنا الاجابة على هذه التساؤلات في بلورة رؤية جديدة منصفة لعلاقات النوع الاجتماعي، وكذلك في تطوير آفاق للتوصل الى التنمية المستدامة في فلسطين؟

ان الهدف الاساس لهذا الفصل هو فهم دور النوع الاجتماعي كعامل منظم في الاقتصاد الفلسطيني. كما سيقدم ايضا تحليلا للمشاكل المختلفة التي تواجهها النساء داخل القوى العاملة نفسها. فعلى سبيل المثال، سنبحث في انواع الوظائف والاعمال ومستويات التشغيل التي تتمكن النساء من الوصول اليها. وكذلك سنتعرض لاشكال التمييز والعقبات التي تتعرض لها النساء في مختلف قطاعات الاقتصاد. واخيرا، سنحاول ان نتوصل الى انواع السياسات المناسبة لتحقيق اندماج اكثر انصافا للنساء في الاقتصاد، والى أي مدى يمكن التطرق الى قضية ارتفاع نسب الخصوبة وعلاقتها بمشاركة المرأة في الاقتصاد.

الاطار العام: اتجاهات عامة في الاقتصاد الفلسطيني

كما تم الاشارة اليه في الفصل الاول الخاص بالمجتمع الفلسطيني، فانه وبالرغم من ان الاحتلال الاسرائيلي كان له القسط الاكبر في تشكيل اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة، الا انها تشترك في بعض ملامحها العامة مع اقتصاديات اخرى في المنطقة [٣]. ومن ابرز هذه الملامح، صغر القطاعات الانتاجية قياسا بالقطاعات التجارية. ولعل انعدام التوازن ما بين القطاعات الانتاجية والقطاعات التجارية، هو احد الاسباب الرئيسة التي حدت من قدرة اقتصاديات عدد كبير من الدول العربية على استيعاب قوة العمل فيها، مما ادى بها الى الاعتماد على تصدير العمالة الى الخارج. ومما يفاقم مشكلة استيعاب قوة العمل، التدهور العام في دور القطاع الزراعي، وكذلك الدور الذي تلعبه نسب الخصوبة العالية مقارنة مع توفر فرص العمل ونموها (البنك الدولي:١٩٩٥).

وبالرغم من ان سمات الاقتصاد الفلسطيني تتشابه وسمات الاقتصاد الاقليمي بشكل عام، الا ان اسرائيل لعبت دورا كبيرا ومستمرا في تعميق وتضخيم هذه السمات، وفي عرقلة أي محاولات قامت لتغييرها تغييرا ايجابيا. لقد القى الاحتلال الاسرائيلي الطويل ضغوطات شتى على الاقتصاد الفلسطيني مما عرقل نموه. كما تواصل التدهور المستمر في دور الزراعة منذ عام ١٩٦٧، في ظل سياسة اسرائيلية فعالة عملت علىعرقلة تطور القطاع الصناعي. وفي حين كان يجري تقويض قطاعات العمل الفلسطينية التقليدية، جرى ايضا توجيه القوى العاملة لتخدم الاقتصاد الاسرائيلي في المجالات التي كانت بحاجة اكثر الى أيد عاملة بشرية. كما جرى اعادة تنظيم القطاعات الانتاجية لتنسجم مع الانتاج الاسرائيلي وحاجات الاستهلاك الاسرائيلي، وفي الوقت نفسه، شددت القبضة الاسرائيلية المفروضة على قنوات التجارة من سيطرتها على التجارة الفلسطينية، المحلية منها والدولية.

ومع نهاية الثمانينيات، بدأت تتضح آثار هذه السياسات متمثلة في مظاهر عدم التوازن الشديد بين القطاعات المختلفة من الاقتصاد الفلسطيني. اذ لم يشكل التصنيع سوى ٦٪ من الناتج المحلي العام، ولم يستوعب سوى ١٧٪ من القوى العاملة (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة ١٩٩٣، ١٣)، وكان العجز التجاري الناتج عن العلاقات التجارية بين فلسطين واسرائيل هائلا، حيث تم الاستيراد من اسرائيل ضعف ما تم تصديره اليها (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة ١٩٩٣، ١٤). وفي ذات الوقت تراجع دور الزراعة الفلسطينية بشكل حاد، اذ كانت حصتها من الناتج المحلي العام في الضفة الغربية ٢٦٪ فقط، و١٩٪ في قطاع غزة، واستوعبت ١٦٪ فقط من القوى العاملة في الضفة الغربية و١١٪ في قطاع غزة، (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة ١٩٩٣، ٩، ١٠). ويتجلى بوضوح الاعتماد الاساسي على استيعاب سوق العمالة الاسرائيلية للقوى العاملة الفلسطينية، حيث يشير الواقع الى ان نسبة الذين عملوا في اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة حتى سنة ١٩٨٧ تجاوزت ٤٢٪، وشكلت هذه العمالة اكثر من ٣٠٪ من الناتج المحلي العام في فلسطين، (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة ١٩٩٣، ٤٠، ١٩). وبالرغم من ان قدرة السوق الاسرائيلية على استيعاب العمالة الفلسطينية كان لها تأثيرات سلبية على تطور الاقتصاد الفلسطيني، الا انها استطاعت ان توقف انتشار البطالة الواسعة داخل المجتمع الفلسطيني، رغم انه مجتمع شبابي ونسبة الخصوبة فيه عالية[٤].

[٣] التشابه هنا صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بالدول غير المنتجة للنفط في المنطقة.

[٤] قدرت دائرة الاحصاء المركزية الاسرائيلية البطالة في صفوف الفلسطينيين بنسبة ١-٥٪ خلال السنوات الخمس والعشرين الاولى من الاحتلال. وهذا تقدير يماثل الرقم الذي توصل اليه اوفنسون في مسح فافو عام ١٩٩٢، أي ما نسبته ٧٪ من البطالة (هيبرغ واوفنسون

تغير هذا الوضع بمجمله تغيرا حادا في عام ١٩٩٢. فبينما استمرت المظاهر الاساسية لعدم التوازن البنيوي، مر الاقتصاد الفلسطيني بسلسلة شبه متواصلة من الصدمات والعقبات، حيث ادت حرب الخليج الى اغلاق اسرائيل امام العمالة والبضائع الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، فان سيطرة اسرائيل الكلية (macro-control) على الاقتصاد الفلسطيني (من خلال التحكم بالتجارة الخارجية والاجراءات المالية)، تجعل من خلق فرص عمل بديلة ودائمة في المستقبل القريب امرا شبه مستحيل. وتتلخص آثار الاغلاق في الانخفاض الكبير في الناتج القومي العام، ما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٦، والزيادة الكبيرة في نسب البطالة. فقد انخفض اجمالي الناتج القومي الحقيقي للفرد (اي مقياس للدخل الذي يحققه الفرد) بنسبة ٣٩٪ في قطاع غزة، في هذه الفترة، بينما ارتفعت نسبة البطالة في اواسط عام ١٩٩٦ الى ٣٩٪ في قطاع غزة و ٢٤٪ في الضفة الغربية (مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة ١٩٩٦، I - ii) كما تفاقمت مشكلة فقدان فرص العمل في اسرائيل بسبب استمرار نمو القوى العاملة الفلسطينية بنسبة ٦٪ سنويا، مما يعني ان ما يقارب ٤٦٠٠ شخص يلتحقون بالقوى العاملة شهريا، بحثا عن فرص عمل جديدة (مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة ١٩٩٦، II, ii).

ولا يمكننا فهم مسألة نشاط المرأة في العمل بعيدا عن هذا السياق الاوسع لبنية الاقتصاد الفلسطيني، وما مر به من ازمات مؤخرا. لقد كان للتراث الطويل الذي عرفته القوى العاملة من حيث استخدامها لتلبية حاجة قطاعات معينة في سوق العمل الاسرائيلية (وخاصة في قطاعي البناء والصناعة)، كما كان للعقبات المرتبطة والمتداخلة (co-terminus obstacles) التي واجهها التصنيع الفلسطيني، تأثيرات معينة على الحاق النساء بالعمل المأجور. ان تدهور دور الزراعة يعني تزايد اعتماد القطاع الزراعي على العمل الهامشي ذي الاجر المنخفض اوغير مدفوع الاجر، مما كان له تبعات خاصة القيت على النساء. وفي الآونة الاخيرة، فقد ترك التضخم في عدد الذكور العاطلين عن العمل، وكذلك عدم توفر فرص العمل في القطاع الرسمي، اثارا حادة على وضع النساء داخل صفوف القوى العاملة الرسمية وخارجها، ومن المحتمل ايضا ان يحد ذلك من قدرة الاجيال الجديدة من النساء على التحاقهن للمرة الاولى بالقوى العاملة الرسمية.

النساء والمسوحات المعيارية لقوة العمل (Standard Labor Force Surveys)

نشرت دائرة الاحصاء المركزية الاسرائيلية نسبا منخفضة جدا لمشاركة النساء في القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة طوال فترة الاحتلال، وذلك باستخدام اطار المسوحات المعيارية للقوى العاملة (Labor Force Survey) الذي وضعته منظمة العمل الدولية. وتعرّف معدلات المشاركة في القوى العاملة على انها نسبة القوة البشرية عند العمر ١٥ سنة فأكثر من الذين يحسبون داخل نطاق قوة العمل الرسمي. واستنادا الى هذا التعريف، تمثل الارقام في الجدول التالي نسبة الاناث الفلسطينيات في سن الخامسة عشرة وما فوق، اللواتي اعتبرن نشيطات اقتصاديا، وذلك وفق الاطار الذي وضعته منظمة العمل الدولية.

١٩٩٣، ١٨٨). غير ان اوفنسون قد توصل الى ارقام لا بأس بها حول البطالة الجزئية والعمال المستخدمين جزئيا وخاصة بين ذوي التعليم العالي (هيبرغ واوفنسون ١٩٩٣، ١٩٢-١٩٤).

جدول رقم (١) : نسب مشاركة الاناث في قوة العمل حسب المناطق - سنوات مختارة (١٩٦٨ - ١٩٩٥)

السنة	غزة	الضفة الغربية	القدس الشرقية	المجموع
١٩٦٨	٦ر٤	٨ر٦	-	-
١٩٧٢	٤	١١	-	٨ر٢
١٩٧٦	٤ر٤	١٣	-	٩ر٤
١٩٨٠	٤ر٤	١٢	-	٩ر٣
١٩٨٤	٣ر٤	١١	٨ر١	٨ر٢
١٩٨٨	٢ر٤	١٠	٧ر٩	٧ر٣
١٩٩٣	١ر٨	٩ر٥	-	٦ر٢
١٩٩٥	٧ر٦	١٢ر٨	-	١١ر٢

احصائية عام ١٩٩٥ مستقاة من نتائج المسوحات التي اجرتها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية.

تشير النتائج اعلاه الى انه بالاضافة الى ان نسبة النساء في القوى العاملة بقيت منخفضة الى حد كبير، فان مشاركتهن في العمل قد تدهورت فعليا ما بين ١٩٦٨ و ١٩٩٣، وان الوضع في قطاع غزة هو اسوأ حالا منه في الضفة الغربية. تدل النسب على ان مشاركة المرأة في العمل في قطاع غزة هي الأكثر انحدارا، بينما تشير في الضفة الغربية الى حالة من الكساد والركود. ومع ذلك فقد دلت احصاءات دائرة الاحصاء المركزية الفسطينية سنة ١٩٩٥، على وجود اعداد من النساء في القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، اكبر بكثير مما دلت عليه الاحصاءات الاسرائيلية ضمن المسوحات التي اجرتها في السنة السابقة، عام ١٩٩٤. فقد وجدت دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ان عدد النساء النشيطات في القوى العاملة في قطاع غزة يماثل خمسة اضعاف ما ورد في الاحصائية الاسرائيلية، وان العدد في الضفة الغربية يزيد بمقدار الثلث عن الاحصائية الاسرائيلية. وربما تعود اسباب هذه الزيادة الحادة الى عاملين مرتبطين: الأول انه ظهرت مع قدوم السلطة الفلسطينية زيادة نسبية في فرص العمل المتوفرة للنساء في قطاع غزة ؛ والآخر انه هناك احتمال بان دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية كانت اقدر على جمع بيانات دقيقة من الميدان، من نظرائها الاسرائيليين في الماضي خاصة في قطاع غزة واثناء الانتفاضة.

ويبين الجدول التالي الوضع الحالي لمجموع القوى العاملة في فلسطين، رجالا ونساء في سن ١٥ عاما وما فوق؛ وهذا الجدول هو مثال مفيد لتوضيح كيف يستخدم الاطار المعد لمسح القوى العاملة (LFS framework) في تحليل نشاط القوى العاملة.

جدول رقم (٢) : سكان الضفة الغربية وقطاع غزة عند سن ١٥ او أكثر، حسب الجنس والوضع في القوى العاملة.

الجنس	خارج القوى العاملة	داخل القوى العاملة			
		وظيفة كاملة	بطالة جزئية	بطالة كاملة	المجموع
ذكور	٣٣ر١	٥٨ر٨	٢٢ر٩	١٨ر٣	٦٦ر٩
اناث	٨٨ر٨	٧١ر٧	١٠ر٤	١٧ر٨	١١ر٢

المصدر: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان ١٩٩٦، ٤٧.

يبين جدول رقم ٢، ان ٨٩٪ من مجموع الاناث في سن العمل كن تماما خارج نطاق القوى العاملة في عام ١٩٩٥، مقارنة مع ٣٣ ٪ من مجموع الذكور في سن العمل. ويبين العمود الاخير من الجدول ان ١١٪ من مجموع النساء في سن العمل اعتبرن ضمن القوى العاملة، يقابلهن ٦٧٪ من الرجال. كما يتبين ان ٧ر٧١٪ من النساء داخل القوى العاملة كن يشغلن وظيفة كاملة، وهي نسبة اعلى من مثيلتها بين الرجال التي لم تتجاوز ٨ر٥٨٪. اما بالنسبة للبطالة، فقد كانت نسبتها بين الذكور والاناث متشابهة، حيث بلغت حوالي ١٨٪.

وفيما يتعلق بتوفر مقياس معياري يمكن بواسطته مقارنة وضع العمالة الرسمية في فلسطين بالوضع العالمي للقوى العاملة، فانه يمكن القول أن اطار المسوحات المعيارية للمشاركة في القوى العاملة، هو اطار مفيد وينبغي الا يرفض. الا انه من الواضح ان تعريفاته للعمل محدودة جدا، مما يؤدي الى استثناء انشطة العمل التي تقوم بها معظم النساء، كالنشاطات المتقطعة، وغير الرسمية وغير مدفوعة الأجر، والتي غالبا ما تراها النساء انفسهن على انها عمل. وبموجب هذه المقاييس المعيارية، يعتبر الفرد ضمن القوى العاملة اذا انطبقت عليه احدى الشروط التالية:

١- اذا عمل خلال اسبوع المسح مدة ساعة واحدة او اكثر، في مشروع او مزرعة العائلة، مقابل اجر او بدون اجر.

٢- اذا تغيب عن مكان العمل المعتاد، خلال اسبوع المسح، بسبب المرض او العطلة او الاضراب.

٣- اذا لم ينطبق عليه ما ورد في البندين الاول والثاني، وانما بحث بجدية ونشاط عن عمل خلال الاسبوع المشار اليه.

ولا يعتبر المشترك في المسح ضمن القوى العاملة الا اذا استوفى احدى فئات الشروط المذكورة أعلاه، وبغير ذلك فانه يعتبر خارج نطاق القوى العاملة بمجملها. ويعتبر اطار المسح هذا ذا اشكالية حيث لا يشمل بعض اشكال العمل البيتي في تصنيفاته. فبالرغم من انه يحاول ان يشمل بعض اشكال العمل الذي يجري في البيت، الا انه لا يعترف الا بتلك الأعمال التي تشكل جزءا من مشروع رسمي للعائلة او مزرعة خاصة بها: اما تلك الاعمال التي تقوم بها النساء لحسابهن الخاص في مجال الخدمات او الانتاج غير الرسميين فهي غير محتسبة بتاتا. وفي حالة النساء العاملات في مشروع رسمي تملكه العائلة، فان العقبة الاكثر شيوعا هي عدم الابلاغ عن هذه الاعمال، حيث ان النساء وازواجهن، غالبا لا يعتبرون "مساعدة" النساء في مزرعة او مشروع العائلة "عملا"، وبالتالي لا يبلغون عنه باعتباره كذلك.

وهناك مشكلة اخرى تكمن في صغر حجم الفترة الزمنية المرجعية التي يمكن اعتبار الفرد فيها عاملا، وهي هنا اسبوع واحد قبل اجراء المسح. فالكثير من العمل في القطاع غير الرسمي، وخاصة عمل النساء، هو عمل متقطع او موسمي، وبالتالي فان قياس المشاركة في القوى العاملة بناء على نشاط يتم في الاسبوع السابق للمسح فقط، انما يؤدي الى اعتبار كثير من النساء خارج نطاق القوى العاملة وذلك عندما يقمن باشكال مختلفة من العمل والانتاج، فقط عندما تتوفر لهن نشاطات عمل غير رسمية، او اذا اقتضت الظروف الاقتصادية العائلية ان يقمن بهذا العمل. واخيرا فان النساء والرجال، الذين يريدون الحصول على عمل قد فقدوا الامل في ايجاده، وبالتالي فهم يحتسبون خارج اطار القوى العاملة الرسمية بمجملها، وهذا الوضع شائع بين صغيرات السن والمتعلمات من النساء في المجتمع الفلسطيني.

سوق عمل تميز بين النساء والرجال

ان هذا الاطار المسحي للقوى العاملة محدود بامكانياته حيث انه لا يعتبر مجالات العمل المختلفة للنساء، وخاصة عندما يتم تطبيقه في اطار العالم الثالث. وقد دفع هذا بالاقتصاديين المدركين لقضايا النوع الاجتماعي الى تطوير عدد من المناهج المختلفة التي تساعد على الكشف عن حجم وانواع الاعمال التي تقوم بها النساء، وعن موقع هذه الاشغال في بنية الاقتصاديات الوطنية. وتفي احدى المناهج البديلة هذه بالنظر الى الاقتصاد من خلال علاقته باسواق العمل الخاصة به، وكيف يستخدم كل منهما عمل الذكور وعمل الاناث بشكل متباين: ويشار الى هذا المنهج على انه منهج تحليلي قائم على سياسة الفصل في سوق العمل (بينيرا ١٩٨٧، كبير ١٩٩٤، ريس ١٩٩٢، سكوت ١٩٩٤). كما ويستند الى الفكرة القائلة أن النظام العام للاقتصاديات هو الذي يحدد فرص العمل لجميع السكان، الا انه يوفر ايضا فرصا متباينة لتشغيل الافراد على اختلافهم. كما تفصل الاقتصاديات اشكال العمل المختلفة وفق عوامل اجتماعية متعددة، كالسن والمكانة الاجتماعية والتعليم والعرق او الجنس البشري/ الاصل الإثيني والنوع الاجتماعي. وبالتالي فان هذا النوع من المنهج في التحليل، يعتبر الفروق الاجتماعية اساسا جوهريا لتنظيم وعمل الاقتصاديات، بدلا من اعتبارها مستقلة نوعا ما عن التقسيمات الاجتماعية المختلفة الموجودة في المجتمع [٥].

ان اسواق العمل هي مجالات في الاقتصاد تختلف بعضها عن بعض وفق ما يجري فيها من عمليات وعلاقات عمل. وتشمل هذه المجالات، علاقات وظروف العمل التي يعمل الناس في ظلها، الى جانب تجاربهم النوعية في العمل. وبعبارة اوضح فان هذا يعني معرفة من الذي يتم تشغيله، ولأي عمل، وفي أي قطاع، وعلى أي مستوى من التشغيل، ولماذا؟

ويعيد الجدول التالي تقسيم الاقتصاد الفلسطيني بناء على اسواق العمل المرتبطة بالنوع الاجتماعي - فهو ينظر الى مجالات الاقتصاد والمفهوم السائد فيها من حيث تنظيمها واستخدامها لعمل الذكور وعمل الاناث. ويصف الجدول كل سوق عمل، وما اذا كانت تشملها المسوحات الرسمية للقوى العاملة، ومن ثم يقيم مصادر ونوعية البيانات الخاصة بعمل النساء في كل سوق من اسواق العمل هذه. اما فيما يتعلق بعلاقات العمل، فان كل سوق تمثل مجموعة مختلفة من ممارسات العمل والعلاقات ما بين العمال واصحاب العمل. فقد يقارن المرء مثلا امرأة تعمل لحساب عائلتها في عمل زراعي موسمي ولا تتلقى اجرا مباشرا، بامرأة تشغل عملا دائما لدى صاحب عمل خارج اطار عائلتها وتتلقى اجرا شهريا. ان كلتا المرأتين ناشطتان

[٥] لقد جرى تطوير منهج التحليل هذا اساسا لتحليل الطريقة التي ادى فيها الانتماء العرقي الى جعل الامريكان السود معزولين في زاوية الاجور الادنى والوظائف ذات المركز الادنى في الاقتصاد الامريكي. انظر هارتمان ١٩٨٧.

اقتصاديا، الا انه من المحتمل ان لا تعتبر المرأة الاولى عاملة، او انها هي نفسها لا تنظر الى عملها هذا على انه عمل او وظيفة. اما بالنسبة لعلاقات العمل، فان ابعادها المهمة تشمل انتظام العمل (هل هو مستمر ام متقطع ام عشوائي؟) وكذلك موقع العمل (هل هو منفصل عن اطار البيت بشكل واضح؟) وكيف يتم دفع الاجر (بواسطة صك (شيك) شهري، ام بدفع مبلغ نقدي زهيد يوميا، ام بشكل غير مباشر وذلك من خلال تحسين معيشة العائلة بشكل عام؟).

وفي بعض المجالات، تعتبر النساء وتعتبر انفسهن بشكل واضح "عاملات". وفي مجالات اخرى، لا يعتبرن انفسهن "عاملات" ولكنهن يحتسبن كذلك في الاحصائيات الوطنية. وفي مجالات اخرى ايضا، تعتبر النساء انفسهن عاملات، غير انهن لا يصنفن كذلك من جانب المجتمع او الاحصاءات الرسمية.

جدول رقم (٣): اسواق العمل، مصادر المعلومات / البيانات، نوعية البيانات الخاصة بالنساء.

اقتصاد غير زراعي	اقتصاد زراعي	عمل مأجور في اسرائيل	اقتصاد غير رسمي	اقتصاد بيتي
يشتمل على: التصنيع المحلي الصناعة الخدمات القطاع العام (كالصحة والتعليم الخ) تجارة وحرف	**يشتمل على:** كل الانتاج الزراعي للارض التي يملكها او يستأجرها فلسطينيون	**يشتمل على:** كل العمل المأجور في اسرائيل والمستوطنات	**يشتمل على:** بسطات غير مسجلة توجد خارج البيت (على الرصيف) او في البيت، وكذلك مهن حرة ذات انتاج على مستوى صغير (عادة في مجال الملابس والاغذية).	**يشتمل على:** اعمال تتم في البيوت، هدفها عادة الاستهلاك وليس البيع
البيانات: شملتها المسوحات المعيارية للقوى العاملة وكذلك تعداد المنشآت الذى اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ١٩٩٤	**البيانات:** شملتها المسوحات المعيارية للقوى العاملة	**البيانات:** شملتها المسوحات المعيارية للقوى العاملة	**البيانات:** لا تشملها المسوحات المعيارية للقوى العاملة - هناك مسح ولكنه لا يغطي كل السكان (فافو ١٩٩٤)، كما توجد بعض الدراسات الجزئية micro-level studies	**البيانات:** لاتشملها المسوحات المعيارية الرسمية للقوى العاملة. يوجد مسح ولكنه لا يغطي كل السكان (فافو ١٩٩٤) وتوجد بعض الدراسات الجزئية micro-level studies
البيانات الخاصة بالنساء: اكثر البيانات دقة يوفر التعداد العام للمنشآت بيانات افضل من المسوحات المعيارية للقوى العاملة	**البيانات الخاصة بالنساء:** بيانات دقيقة نشرتها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ١٩٩٥ و١٩٩٦	**البيانات الخاصة بالنساء:** بيانات ضعيفة نشرتها دائرة الاحصاء المركزية الاسرائيلية. لم تفصل حسب الجنس	**البيانات الخاصة بالنساء:** هناك تركيز جيد على النساء فى نطاق ما هو متوفر من بيانات محدودة	**البيانات الخاصة بالنساء:** هناك تركيز جيد على النساء فى نطاق ما هو متوفر من بيانات محدودة

خمس اسواق عمل تميز بين النساء والرجال

في ضوء هذا الاطار المفاهيمي الشامل، يمكننا تقسيم الاقتصاد الفلسطيني الى خمسة اسواق عمل وفق ما توفره من فرص عمل للاناث، وهي: القطاع الوطني الزراعي، والقطاع الوطني غير الزراعي [٦]، والسوق الاسرائيلية، والاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد البيتي. وتشتمل الاسواق الاربعة الاولى على كل فرص العمل المأجور او التشغيل المتوفرة للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. اما السوق الاضافية الاخرى، أي الاقتصاد البيتي، فهو مجالات العمل الذي تسود فيه النساء، والذي لا يعتبر عادة نشاطا اقتصاديا، بل يتجاهله تماما الاقتصاديون التقليديون [٧]. وحيث ان معظم الحياة الانتاجية للنساء في فلسطين تتمحور فعليا حول الانتاج البيتي، يصبح فهم هذا المجال وارتباطه وتداخله مع الابعاد الاقتصادية وغير الاقتصادية لحياة العائلة وبقائها امرا في غاية الاهمية.

العمل الزراعي

يشمل القطاع الوطني الزراعي كل الانتاج الزراعي للاراضي التي يملكها او يستاجرها الفلسطينون. ويندرج تصنيف العمل في هذا القطاع ضمن احصاءات العمل الرسمي، رغم ان موسمية الكثيرمن الانتاج الزراعي تؤدي في الغالب الى التقليل من قيمته. ومع ان المسوحات المعيارية للعمل تحاول قياس مساهمة عمل المرأة في هذا القطاع، الا انها تصنف النساء كافراد اسرة غير مدفوعي الاجر. ولان النساء عادة لا يتقاضين اجرا مقابل عملهن في الزراعة، ولان هذا العمل بطبيعته موسميا وعائليا، فانهن غالبا لا يعتبرن انفسهن عاملات بالرغم من اهمية عملهن هذا ومدى مساهمته في القطاع الزراعي.

العمل غير الزراعي

يشمل القطاع غير الزراعي كل المصالح والاعمال، والتجارة، والخدمات، والصناعة الصغيرة والكبيرة، والخدمات الحكومية والعامة كالصحة والتعليم، كما يشمل اساسا القطاعات الرسمية الفلسطينية، العامة منها والخاصة، باستثناء قطاع الزراعة. ان العمل في هذا القطاع هو موضع اهتمام مسوحات العمل الرسمي، حيث تتقن قياسه الاحصاءات الوطنية للعمل. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في هذا القطاع، فان المسوحات المعيارية للعمل في هذا المجال تصل الى ذروتها من الدقة. ويعود ذلك الى حقيقة واقعة بان النساء في هذا القطاع، يعملن مقابل اجر او دخل منتظم في اماكن عمل عامة ومواقع ثابتة. وبهذا فانهن يعتبرن انفسهن عاملات، كما يعتبرهن كذلك المجتمع ككل.

---

[٦] المصطلح "صناعي" مستخدم في منشورات دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية للاشارة الى هذا المجال، ولكنه يمكن ان يكون مصطلحا مضللا، حيث انه يمكن ان يغطي منشآت للاعمال غير الصناعية مثل القطاع العام وقطاع التجارة.وتشير كلمة "صناعي" الى حقيقة واقعة بان هذه النشاطات مدرجة ضمن قائمة " المعايير الدولية والتصنيف الصناعي لكل النشاطات الاقتصادية"، المعروف بـ (ISIC).انظر دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان ١٩٩٦، ١٢.

[٧] ادت النداءات الوطنية الفلسطينية الداعية الى الاعتماد على الذات اقتصاديا اثناء الانتفاضة الى شيوع مفهوم "الاقتصاد البيتي".ومع ذلك، فقد جرت محاولات قليلة لفهم معنى هذا المفهوم وكيفية ارتباطه بتقسيم العمل على اساس النوع الاجتماعي في المجتمع.اما الآن ومع ظهور نماذج الاقتصاد الكلي والسوق الحرة التي تستولي على الجدل الدائر حول التنمية في فلسطين، اصبح موضوع الاقتصاد البيتي غير مرغوب فيه.

العمل المأجور في اسرائيل

تختلف فلسطين عن دول العالم الثالث التي تشيع فيها هجرة العمالة، اذ نجد ان هجرة العمالة فيها لا تشمل عادة تغيير مكان السكن، أي يظل العمال يسكنون في فلسطين، ويذهبون يوميا للعمل لدى اقتصاد قومي اخر. ورغم ان المسوحات المعيارية للعمل تعالج العمل المأجور في اسرائيل (او في المستوطنات الاسرائيلية)، الا ان هذا العمل بطبيعته غالبا ما يكون مؤقتا ومتقطعا، مما ادى الى التقليل من شانه في احصاءات العمل. وينطبق هذا الوضع بشكل خاص على النساء اللواتي عملن في اسرائيل على مدى تاريخ الاحتلال، دون ان يتسجلن في مكاتب العمل، وبدلا من ذلك فهن يعملن بالمياومة في اعمال مؤقتة، ويحصلن على أجر كل مرة يقمن بعمل من هذا النوع. وبالرغم من وجود تقديرات جيدة نسبيا حول عدد الرجال الذين يعملون في اسرائيل، فان هناك غيابا شبه كامل للبيانات الخاصة بالنساء العاملات هناك. بينما تعمل النساء في اماكن عامة في اسرائيل، الا ان التحريم الاجتماعي الشديد تجاه ذلك يدفعهن عادة الى التستر على عملهن امام المجتمع، مع ان هويتهن كعاملات كثيرا ما تكون واضحة المعالم.

العمل في القطاع غير الرسمي

القطاع غير الرسمي هو اقل المجالات وضوحا حيث لم يحظ بالاهتمام الذي حظيت به باقي مجالات سوق العمل الاخرى وذلك من ناحية قياسه وفهم مايجري فيه. وتختلف تعريفات هذا القطاع، ولكنه غالبا ما يعتبر القطاع الذي يتضمن مجالات النشاط الاقتصادي التي يعمل فيها الفقراء لحسابهم الخاص في مشاريع تولد لهم دخلا هامشيا، حيث يكون هدفها الاساس هو تخفيف الفقر. ومن الامثلة على العمل غير الرسمي الامثلة التالية : البيع بالتجول في الشوارع/ البسطات، والعمل البيتي كتصنيع المواد الغذائية او الملابس، او تصفيف الشعر او ادارة حضانة للاطفال وما الى ذلك. وفي حالة فلسطين، فان فرض الضرائب العالية من قبل اسرائيل، والضغوطات الاخرى التي مورست ضد النشاط الاقتصادي الفلسطيني في اوقات معينة، قد حولت قطاعات واسعة من الاقتصاد الرسمي الى اشكال من الاقتصاد غير الرسمي. ومن الامثلة الواضحة على ذلك، تحول بعض التجار الى بائعين متجولين بسبب اغلاق منشآتهم نتيجة لعدم تمكنهم من دفع الضرائب الباهظة المفروضة عليهم. ونرى ان المسوحات المعيارية للقوى العاملة لا تقيس هذه الانواع من النشاطات الاقتصادية، كما ان هناك غيابا شبه كلي للبيانات والمعلومات حولها. اما فيما يتعلق بالنساء، فكثيرا ما يقترح بانهن نشيطات جدا في نطاق مجالات العمل غير الرسمي، وذلك بسبب حضورهن المتدني جدا في قوى العمل الرسمية، في المجالات الثلاثة الاولى.

ان اشكالية تعريف القطاع غير الرسمي (حيث كما يبدو ان أي نشاط لا يندرج في اطار العمل "الرسمي" يزج به في هذه الفئة) تجعل من قياسه وتقييمه امرا صعبا. وعلى وجه العموم، نجد ان بعض النساء العاملات في هذا القطاع، ممن يعتبرن انفسهن عاملات مؤقتات، سيتوقفن او قد يتوقفن عن العمل في حالة وجود رب بيت ذكر يتكفل بكسب قوت العائلة. بينما تنظر اخريات الى انفسهن على انهن عاملات لا يستطعن العثور على عمل رسمي. ويعمل بعضهن علنا في مجال الحيز العام، ولكن ليس بالضرورة في اعمال ثابتة (مثلا، بائعات متجولات)، ويعتمد عملهن هذا على السوق او ما يتوفر لهن من رأسمال، بينما يعمل البعض الاخر في مجال الحيز الخاص على اسس مستمرة (كتصفيف الشعر في البيوت). وبالتالي، فان هذا القطاع يشكل "منطقة رمادية" فيما يتعلق بتعريف النساء لحالتهن العملية، وفيما يتعلق بعلاقات العمل التي تشكل هويتهن كعاملات.

العمل والاقتصاد البيتي

يشكل المجال الاخير الاقتصاد البيتي، ويشمل انشطة العمل التي عادة ما يجري تجاهلها على اساس انها عمل بيتي. فالطبخ والتنظيف وأعمال البيت ورعاية الاطفال وكبار السن، هي المهمات التقليدية المرتبطة بعمل النساء البيتي. وغالبا ما يجري تعريف هذه المهمات على انها انجابية لا انتاجية، بمعنى ان هذه المهمات "تعيد انتاج" القوى العاملة (عمالا ذكور وعمالا للمستقبل)، ولا تنتج دخلا مباشرا، وهي غالبا ما تشكل بديلا لخدمات عامة لا يتم الحصول عليها بدون مقابل، (كالرعاية الصحية ومساعدة كبار السن). ومع ان العمل الانجابي محوري في حياة العائلة، (خاصة في الاسر المعيشية الفقيرة) وفي بقاء المجتمع باسره، الا ان التركيز في هذا التحليل سيكون على نواحي الاقتصاد البيتي التي يمكن قياسها كمّا، أي على النشاطات النسائية المولدة للدخل المباشر او غير المباشر في الاسر المعيشية الفقيرة. ان هذه الانواع من النشاطات المولدة للدخل، هي عادة بضائع وخدمات يجري انتاجها للاستهلاك في الاسر المعيشية واحيانا يتم بيعها، ولكنها ليست منشأة على انها نشاطات مستقلة مولدة للدخل. وعلى ذلك، يعرّف الاقتصاد البيتي بانه نشاطات على هامش القطاع غير الرسمي، يباشر بها عادة لتوفيردخل اضافي، على اساس غير ثابت وعند الحاجة، (وغالبا ما يحدث ذلك في ظل ازمات اقتصادية). وقد تشمل مثل هذه النشاطات انتاج الملابس، وبيع او مقايضة منتجات غذائية فائضة عن الحاجة (كالمنتوجات الزراعية او اغذية معدة بيتيا)، ومقايضة سلع عينية (احد الامثلة المحلية الهامة مخصصات وكالة الغوث، الاونروا). ومع ان هذه الانواع من النشاطات تبدو هامشية جدا من ناحية اقتصادية، الا ان انتشارها واهميتها في الاسر المعيشية المعوزة موثق جيدا وخاصة في الاسرة المعيشية اللاجئة [٨].

مشاركة العمالة النسائية في خمسة اسواق عمل

يوضح الجدول الثالث ادناه، ان المسوحات المعيارية للقوى العاملة تشمل اسواق العمل الثلاثة الاولى فقط عندما تحتسب نسب المشاركة في القوى العاملة، اما العمل في القطاع غير الرسمي والمجال البيتي فهو غير محتسب. ويوضح الجدول كذلك انه على الرغم من ان اطار مسح القوى العاملة يشتمل على العمل المأجور في اسرائيل وفي الزراعة، الا ان بيانات دائرتي الاحصاء المركزية الاسرائيلية والفلسطينية الخاصة بمشاركة النساء في هذين المجالين كانت جزئية اوغير كاملة.

ويعرض الجدول التالي بيانات مستخرجة من مصادر مختلفة حول مدى مشاركة النساء في اسواق العمل الخمسة في فترات مختلفة من عقد التسعينيات.

[٨] للاطلاع على امثلة ونقاش للموضوع انظر

Erica Lang and Itimad Muhanna, *A Study of Women and Work in Shatti Refugee Camp* (Jerusalem: Arab Thought Forum, 1992). Also see FAFO 1994.

جدول رقم (٤): النساء كنسبة من العمالة الاجمالية في اسواق العمل الخمسة.

القطاع الوطنى الزراعي		القطاع الوطنى غير الزراعي		قطاع العمل المأجور فى اسرائيل		قطاع الاقتصاد غير الرسمي		قطاع الاقتصاد البيتي	
الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة
٣٩ر٤	٢٠	١٨	١٢	٣ر٦	٠و٦	٥٥ر٦	٦٠و٦	٨٣ر٦	٨٥ر٧
المصدر		المصدر		المصدر		المصدر		المصدر	
دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية نيسان ١٩٩٦		دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ١٩٩٤		دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية نيسان١٩٩٦ [٩]		اوفينسون ١٩٩٤ [١٠]		اوفينسون ١٩٩٤	

تشير الارقام المذكورة اعلاه الى النساء كنسبة من اجمالي العمالة في اسواق العمل المختلفة هذه، ولا تمثل نسبة العاملات من القوة البشرية النسائية. ومع ذلك يظل واضحا للعيان، انه رغم صلاحية مسوحات المشاركة في العمل الرسمي من ناحية احصائية، الا انها لا تعكس حجم النشاطات الاقتصادية للنساء الفلسطينيات بشكل صحيح، وذلك لانها لا تقدم الا جزءا فقط من الصورة العامة. فلو ادخلت مشاركة النساء في القطاع غير الرسمي الى احصائيات القوى العاملة، لوجدنا ارتفاعا حادا في المعدلات الاجمالية لمشاركة النساء كنسبة في القوى العاملة.

الى جانب ذلك، يشير الجدول الى انه يمكننا الاستنتاج بأن النساء (اقتصاديا) هن انشط بكثيرمما تدعيه المسوحات العمالية التي اجرتها دائرتا الاحصاء المركزيتان الاسرائيلية والفلسطينية، الا اننا نجد ايضا ان هناك فصلا واضحا ما بين المرأة والرجل عبر اسواق العمل هذه. واهم اشكال الفصل هذه ان النساء معزولات الى حد كبير عن العمل المأجور في اسرائيل، الذي طالما شكل احد انماط التشغيل الرئيسة للقوى العاملة ككل. ومع ان النسبة المشار اليها اعلاه (٤٪) قد تكون اقل من المعدل نوعا ما، الا انه من غير المحتمل ان تمثل انخفاضا كبيرا لمشاركة النساء مقارنة مع نسب الذكور العاملين في اسرائيل. واما الاستنتاج الاكثر احتمالا، فهو ان هذه النسبة هي تعبير واضح لوجود تباينات وفروقات كانت قائمة قبل بدء

---

[٩] وجد هيبرغ واوفنسون عام ١٩٩٢ ما يلي : شكلت النساء في قطاع غزة ٢٪ من القوة العاملة الغزية التي تعمل في اسرائيل، بينما شكلت نساء الضفة الغربية ٨٪.وفي عام ١٩٩٤ توصل اوفنسون الى ان النساء في قطاع غزة شكلن ٢٪ من القوى العاملة التي تعمل في اسرائيل، اما في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية فقد شكلن ٧٪.

[١٠] الارقام التي تتعلق بمجالي الاقتصاد الرسمي والاقتصاد البيتي مستقاة من مسح فافو الذي اجري سنة ١٩٩٤ تحت عنوان :

"Respnding to Change; Trends in Palestinian Household Economy." الا ان استخدام هذه الارقام يخضع لعدد من القيود. اولا، ان البيانات حول الضفة الغربية تغطي سكان مخيمات اللاجئين فقط : ثانيا، ان المسح يعالج النشاطات الاقتصادية البيتية المنتجة للدخل والتي تقسم الى تصنيع غذائي والى انواع اخرى من الانتاج البيتي، وهذه الفئة الثانية من الانتاج تشمل زراعة الخضار والفواكه والاعشاب، وتربية الدواجن والحيوانات وصيد الاسماك، والمنتوجات الحرفية، وتقديم الخدمات او ممارسة التجارة المتجولة من خلال عربة متحركة (اوفنسون ١٩٩٤، ٦٢-٦٤).وفي الجدول، عالجت الدراسة "الانتاج البيتي الآخر" على انه يمثل النشاطات الاقتصادية غير الرسمية، والتصنيع الغذائي على انه يمثل الاقتصاد البيتي، مع العلم بانه من الواضح ان الخيط الذي يفصل بين الحدين هو خط عشوائي.

مرحلة الانخفاض العام في فرص العمل المتوفرة لمجمل العمال الفلسطينين في اسرائيل. وبالتالي، لو استثني العمل المأجور في اسرائيل من الحسبان، لبدت معدلات مشاركة النساء في قوة العمل اعلى من ذلك بكثير، حيث يمكنها ان تبلغ حوالي ٢٠٪ من مجمل القوى العاملة. وحتى عند استثناء العمل المأجور في اسرائيل، فاننا نجد انه لا يزال هناك فصل حاد مرتبط بالنوع الاجتماعي في اسواق العمل المتبقية، وخاصة بالنسبة للنساء الغزيات مثلا، اللواتي يشكلن ١٢٪ فقط من العمالة في القطاع الزراعي.

اخيرا، فان البيانات تؤيد الافتراض القائل بأن النساء بتجهن نحو التجمع في القطاعات غير الرسمية من الاقتصاد، أي في المجالات غير الرسمية والبيتية. ومع ان مشاركتهن في القطاعات الاخرى هي اعلى مما كان يعتقد سابقا، الا انه يبدو أن النساء بشكل عام، يتجمعن في المجالين غير الرسميين الاخيرين. ومن اللافت للنظر، ان النساء في المجال غير الرسمي في غزة يظهرن نشاطا اكبر نسبيا من نشاط نظيراتهن في الضفة الغربية، (اذ تبلغ نسبة نساء غزة ٥ر٦٢٪ من مجموع العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، بينما تبلغ نسبة نساء الضفة الغربية ٥ر٥٥٪). ويوحي لنا ذلك بأن هناك علاقة بين توفر فرص العمل في هذه الاسواق، مما يدفع النساء "المستثنيات" من العمل في القطاعات الرسمية، لان يجدن أو يخلقن لانفسهن فرص عمل في القطاعات غير الرسمية.

فرص العمل وامكانية الوصول اليها: استثناء ام خيار

ما هي الشروط اللازم توفرها في المرأة كي تجد عملا في اسواق العمل الفلسطينية المختلفة؟ ان معالجة اطار المسوحات المعيارية لمشاركة المرأة في القوى العاملة يعبر عن مفهومها للنساء وكأنهن يشكلن فئة موحدة، والتي ببساطة اما ان تكون عاملة او عاطلة عن العمل، او خارج نطاق القوى العاملة. وهذا الاعتبار يحمل معنى ضمنيا، وكأن مشاركة النساء في القوى العاملة هي مسألة خيار، بحيث تختار بعض النساء الانخراط في القوى العاملة، بينما لا تختار الاغلبية الساحقة ذلك. الا ان العمل بالنسبة للاغلبية الساحقة (من الذكور والاناث على حد سواء)، ليس مسألة خيار بل مسألة حاجة، اما كيف تتم تلبية تلك الحاجة في الحصول على دخل، فذلك ما تحدده مجموعة متباينة من العوامل بالنسبة للفئات المختلفة من الرجال والنساء. فمن جهة هناك الظروف الاجتماعية والتعليمية والديموغرافية للفرد الباحث عن العمل، ومن جهة اخرى، هناك المطالب والمتطلبات المختلفة لفئات التشغيل والقطاعات الاقتصادية المختلفة. وهناك عامل اضافي هو العلاقة ما بين العرض والطلب، الامر الذي يحدد الامكانية العامة للتشغيل، كما يحد من فرص العمل في انواع معينة من التشغيل ويحد كذلك من امكانية الوصول الى مراتب مهنية معينة. ويمكن اعتبار البعد الاول متعلقا بالظروف المادية، اما الثاني فيتعلق بالمتطلبات المهنية، والثالث يتعلق بعرض العمل [١١].

ويعمل الاختلاف والتباين المرتبطان بالنوع الاجتماعي عبر هذه الابعاد الثلاثة، التي تقرر امكانية وصول الفرد الى انواع معينة من العمل. ويحدد النوع الاجتماعي بصورة اساسية، الظروف الاجتماعية والديموغرافية، والى حد اقل، الظروف التعليمية للباحثين عن عمل. ففرص العمل والقطاعات الاقتصادية والحالة العملية جميعها منمطة بصورة دائمة تقريبا، حسب النوع الاجتماعي، حيث ان عمل الرجال والنساء منظم بصورة مختلفة في معظم حقول الاقتصاد. واخيرا، فان العرض الفائض للعمل (او نقص

[١١] هذا التصور المفاهيمي غير ثابت ويستند الى الاطار الذي وضعته تيريسا ريس في دراسة لها بعنوان :
Women and the Labor Market. Routledge : London and New York, 1992.

الوظائف) يكون عادة على حساب تشغيل النساء، او يؤدي الى انتقال الرجال للعمل في قطاعات كانت تعتبر قطاعات خاصة "بالإناث".

وكما ورد في الفصل الخاص بالعائلة والاسرة المعيشية، فان العائلة هي ليست فقط القوة الرئيسة للتنظيم الاجتماعي، بل تلعب ايضا دورا جوهريا في تحديد الوضع الاقتصادي للافراد. وغالبا ما يجري فهم هذا الدور المعقد بلغة راسمي السياسات، على انه ببساطة، الحاجة الى دعم "اجر العائلة". ولا تقتصر فكرة "اجر العائلة" على فلسطين، بل انها افتراض ضمني في سياسة التشغيل والرعاية الاجتماعية في العالم كله، وتستند كذلك الى تصور معياري (standard perception) للعائلة على اساس انها وحدة نووية تعتمد اقتصاديا على المعيل الذكر. وتلعب فكرة اجر العائلة دورا مركزيا في تبرير اختلاف الفرص للنساء والرجال وامكانية كل منهما من الوصول اليها، عبر الابعاد الثلاثة : وهي الظروف المادية، والمتطلبات المهنية، وعرض العمل. ان الفكرة القائلة باعتماد العائلات اساسا على الرجل المعيل، انما تشكل فرص الذكور والاناث في مرحلة مبكرة من حياتهم. اذ ان استثمار العائلات المتباين في تعليم البنات والبنين، وكذلك الزواج المبكر للإناث انما يرتبطان بفكرة اجر العائلة. كما نجد ان الفرق في الاجر، والافضلية في التشغيل، واحتساب امتيازات العمل، تتأثر كلها بالافتراض القائل بأن الذكور هم المعيلون الرئيسون، اما الاناث فيساعدن في زيادة دخل العائلة. واخيرا، عندما تتقلص فرص العمل امام المجتمع باكمله، يجري تطوير بدائل لخلق فرص عمل عادة تستهدف العاطلين عن العمل من "المعيلين الذكور". ومع ذلك فان ايديولوجية العائلة تعمل بطرق خفية غير واضحة في تشكيل فرص الحياة للذكور والاناث، وفي تحديد علاقتهم المتباينة بالاقتصاد، وهذه المواضيع سيتم جلاؤها في الجزء التالي.

سيركز الجزء التالي من هذا الفصل على الفروق التعليمية والاجتماعية والديموغرافية المرتبطة بالنساء العاملات في اسواق عمل معينة في فلسطين. اضافة الى ذلك، سيتطرق هذا الجزء الى الطرق التي يتم بموجبها تنظيم عمل النساء، واستخدامه في اسواق العمل المختلفة ومكوناتها، وبعبارة اخرى يمكننا ان نسأل ماهي الظروف التي تعمل في ظلها النساء، وما هي الفوائد التي تتطلع اليها عندما تعمل في قطاعات معينة ؟ واخيرا فمن خلال تحليل نسب مشاركة المرأة والرجل في القطاعات الفرعية المختلفة، سنبين كيف تؤثر اتجاهات عرض فرص العمل، على الرجال والنساء بشكل متباين في الاقتصاد الفلسطيني.

سوق العمل الاسرائيلية

في بداية الاحتلال، فتحت اسرائيل مكاتب عمل خاصة لتشجيع النساء من المناطق المحتلة على تسجيل انفسهن للعمل في اسرائيل (سيمحي ١٩٨٤، ٦). وفي تلك الفترة ادعت اسرائيل ان احدى النتائج الايجابية للادارة الاسرائيلية للاراضي المحتلة، انها وفرت من خلال هذه المكاتب فرص عمل اساسية للنساء الفلسطينيات. ومع ذلك ففي السنوات الثلاث الوحيدة التي نشرت فيها دائرة الاحصاء المركزية الاسرائيلية بيانات حول العمال الفلسطينيين في اسرائيل، مفصلة حسب الجنس، لم تتجاوز نسبة النساء ثلاثة في المئة من مجموع العاملين[١٢]. من الصعب التأكد من صحة هذه الارقام، حيث ان غياب النساء هذا من نشرات الاحصاءات الاسرائيلية يمثل الصمت العام حول قضية عمل المرأة في المجتمع الفلسطيني. ومع ذلك فان

[١٢] السنوات الثلاث والنساء كنسب للعاملين في اسرائيل هي ١٩٧٥ (٥ر١٪)، ١٩٧٧ (٨ر٢٪)، ١٩٨١ (١ر٣٪) هذه البيانات مستقاة من سميونوف ولوين-ايبشتين ١٩٨٩، ص ١٠.

هناك ما يثبت ان اكثر من ٦٠٠٠ امرأة من قطاع غزة وحده، تقدمن بطلبات في اوائل السبعينيات للعمل في اسرائيل (صامد ١٩٧٦، ٢٦).

وخلال تلك الفترة المبكرة، عندما كانت اسرائيل تعاني من نقص في الايدي العاملة، جرى تشغيل النساء الفلسطينيات عاملات في مصانع (غالبا ما كانت مصانع اغذية)، وعاملات خدمات (اي عاملات تنظيف في المستشفيات والفنادق) (حمامي ١٩٩٤، مورز ١٩٩٥). الا ان الكثير من هذه الوظائف تم تحويلها الى اسرائيليين في اوائل الثمانينيات، وتركزت النساء الفلسطينيات بالتالي في العمل المأجور في الزراعة، وهو القطاع الذي يعتبر شاملا لاقل الاعمال اجورا، واقلها استقرارا بالنسبة لوضع العمال في اسرائيل. واستنادا الى احصائيات دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية الصادرة في ايلول - تشرين الاول ١٩٩٥، فقد شكلت النساء نسبة ٤٪ من القوى العاملة الفلسطينية العاملة في اسرائيل [١٣]. وقد كانت غالبيتهن في سن ٤٥ سنة وما فوق (٣ر٦٩٪)، و بدون تعليم (٦٢٪)، وكن يعملن في الاساس في الزراعة الموسمية (٤٢٪) [١٤]. وفي عام ١٩٩٥، شكلت النساء نسبة ٦٪ من العمال الزراعيين الغزيين العاملين في اسرائيل (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية نيسان ١٩٩٦، ٨٣). وبالمقارنة فان اغلبية الذكور العاملين في اسرائيل كانت وما زالت مركزة في قطاع البناء (٥٥٪ من العمال الذكور)، وقد حصل هؤلاء على ٧-١٢ سنة من التعليم كانت غالبيتهم تحت سن ٤٥ سنة [١٥].

ويتبين من دراسات اثنوغرافية، ان النساء اللواتي يعملن في اسرائيل هن عادة بدون أي معيل ذكر، وعادة ما يكن مطلقات او ارامل او لديهن ازواج مرضى، وبعبارة اخرى فهن ربات اسر معيشية (روكويل ١٩٨٤، ٢٧؛ ومالكي وشلبي ١٩٩٣، ١٦٣ : ومورز ١٩٩٣، ١٨٣؛ وحمامي ١٩٩٤). وتاتي غالبية هؤلاء النساء من مخيمات اللاجئين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والى حد اقل من القرى الحدودية للضفة الغربية [١٦]. وفي العادة فهن نساء يعشن اوضاعا اجتماعية واقتصادية سيئة للغاية [١٧]. وبالتالي، فان النساء اللواتي يعملن في اسرائيل هن اكبر سنا وذوات تعليم متواضع، والاهم من ذلك انهن بدون رجال معيلين، الامر الذي يوحي لنا بأن ما يدفع النساء للعمل في اسرائيل هو ليس الحوافز الاقتصادية فقط، بل ربما كان الاهم من ذلك، هو وضع اجتماعي معين "يسمح" لهن بالعمل هناك. وتظهر الكوابح الثقافية تجاه عمل النساء المأجور بوضوح كبير، في مواقف المجتمع تجاه النساء العاملات في سوق العمل الاسرائيلية. اذ تشير الادبيات الاثنوغرافية الى تحريم اجتماعي قوي ضد عمل النساء في اسرائيل، لا يخفف من حدته سوى

[١٣] بعد سنة من ذلك، وفي مسح القوى العاملة الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية في تموز - اكتوبر ١٩٩٦، تبين ان نسبة النساء انخفضت الى اقل من ٢٪ من مجموع القوى العاملة من الضفة الغربية وقطاع غزة التي تعمل في اسرائيل، (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون الثاني ١٩٩٧، ٦١).

[١٤] تم احتساب هذه النسب المئوية بناء على نتائج ظهرت في جداول دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية في مسح القوى القوى العاملة رقم ١، (نيسان ١٩٩٦، ٥٣، ٥٥) والمسح رقم ٣، (كانون الثاني ١٩٩٧، ٦٤).

[١٥] بسبب طريقة تنظيم البيانات، فانه من الممكن فقط تحديد الخطوط والتوجهات العامة من مسح القوى العاملة رقم ١، (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان ١٩٩٦، ٥٣، ٥٥).

[١٦] توصلت دراسة مالكي وشلبي ١٩٩٣، وكذلك دراسة جقمان وتماري (التي اعيد نشرها عام ١٩٩٧) حول القرى الريفية، الى ارقام بينة لعدد النساء الريفيات العاملات في الزراعة الموسمية في المستوطنات الاسرائيلية القريبة. عملت النساء في حينه تحت اشراف متعهد من القرية يساعدهن على تخطي اشكالات الظروف الاجتماعية، وكان في نفس الوقت يقتطع لنفسه مبالغا كبيرة من اجورهن.

[١٧] في دراسة اجريت في اوائل اعوام التسعينيات على عينة مكونة من ٢٠ امرأة من قطاع غزة عملن في اسرائيل، تبين ان امرأة واحدة فقط منهن كانت متزوجة وكان زوجها قادرا على ان يعيلها، وتبين ايضا ان ٧ منهن مطلقات، و ٧ اخريات ارامل، واثنتين كانتا غير متزوجتين. ومن بين الثلاثة المتبقيات اللواتي كن متزوجات واحدة فقط كان زوجها يعمل، اما الزوجان الآخران فقد كانا اما كبيري السن او مريضين جدا غير قادرين على العمل. وكانت جميع النساء لاجئات تراوحت اعمارهن من ٢٨ الى ٦٤ سنة ومعظمهن في الاربعينات (حمامي ١٩٩٤).

وجودهن في اوضاع اجتماعية معينة، مثل ان لا يكون لهن رجال معيلون. ومع ذلك، فحتى هذا التبرير الاجتماعي القوي لم يظهر تاثيره كافيا اثناء الانتفاضة، اذ وجدت النساء اللواتي عملن في اسرائيل بان العقوبات الاجتماعية المترتبة على ذلك شديدة جدا، وبالتالي حاولن ان يجدن بدائل محلية [١٨].

وعلى ما يبدو، فان العمل في اسرائيل هو سوق العمل الاكثر خروجا عن المألوف بالنسبة للعمل والنوع الاجتماعي في الاقتصاد الفلسطيني. فبينما كانت سوق العمل هذه هي السوق الاكبر بالنسبة للذكور في السبعينيات والثمانينيات، كانت هي السوق الاصغر بالنسبة للاناث. حيث يبدو ان العقوبات الاجتماعية التي وجهت ضد النساء العاملات هناك، لعبت دورا مهما في عدم اندماج النساء في هذه السوق. ومما ساعد ايضا على ذلك كما يبدو، هو ان فرص العمل المتوفرة للنساء في اسرائيل هي من اكثر المستويات والاجور تدنيا (كالعمل في الزراعة مثلا). واخيرا، فان ابرز دور للعمل في اسرائيل ازاء العمالة النسائية المأجورة، هو ما تركه من اثر على اسواق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا موضوع سنناقشه في الاجزاء التالية من هذا الفصل.

ويمكن ان نختتم الحديث حول هذه النقطة بالقول، انه جرى اعتبار سوق العمل الاسرائيلية على انها سوق عمل "للذكور" فقط، مما ادى الى وضع استراتيجيات لايجاد فرص عمل بديلة بعد الاغلاق، صممت جميعها لتناسب العمال الذكور فقط، ولم يجر اي اعتبار للاعداد الحقيقية او المحتملة من النساء اللواتي فقدن عملهن في هذا القطاع [١٩].

سوق العمل الزراعي

تشكل النساء نسبة اساسية من القوى العاملة في الزراعة، ولكنهن الى حد بعيد عاملات غير مدفوع الاجر لهن وغير معترف بهن. واستنادا الى احصاءات دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية فقد شكلت النساء في اواسط سنة ١٩٩٦ نسبة ٩ ر٣٦ ٪ من العاملين في الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبسبب ازدياد الانتاج الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت نسبتهن للفترة ذاتها ٢ر٤٠ ٪ من مجموع العمال الزراعيين في الضفة الغربية، و١ر١٢٪ في قطاع غزة. ولكن بسبب الطبيعة الموسمية للانتاج الزراعي، وجدت دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية انه قد طرأت تغيرات ملحوظة على هذه الارقام وفق السنة والفصل او الموسم الذي تم فيها اجراء المسوحات المختلفة.

---

[١٨] لقد وجد مالكي وشلبي انه في بداية السبعينيات في الضفة الغربية ان حوالي ٧٠ امراة من قرية خربثا، و٤٠ من قرية كفرمالك، عملن في اسرائيل او في المستوطنات الاسرائيلية. ولكن انخفضت هذه الاعداد بشكل حاد اثناء الانتفاضة (مالكي وشلبي ١٩٩٣، ١٦٣).

[١٩] الا انه يمكن للبعض ان يجادل على ان الضمان الاجتماعي حاليا يمكن له ان يوفر الدعم لهؤلاء النساء. حيث ان كلا من وكالة الغوث (الانروا) ووزارة الشؤون الاجتماعية تعطيان الاولوية للاسر التي تراسها نساء. انظر الدعم الاجتماعي الفصل الخامس من هذا الكتاب. *المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن*. ١٩٩٧

جدول رقم (٥): النساء كنسبة من مجموع العمال الزراعيين في ثلاث فترات اجرت فيها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية مسحا للقوى العاملة

دورة المسح	فترة المسح	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
الدورة الاولى	٩-١٩٩٥/١٠	٣٤ر٧٪	٣٨٪	١٩ر٩٪
الدورة الثانية	٤-١٩٩٦/٥	٢٩ر٤٪	٣١ر١٪	١٨ر٩٪
الدورة الثالثة	٧-١٩٩٦/١٠	٣٦ر٩٪	٤٠ر٢٪	١٢ر٢٪

وفي حين تظهر البيانات اعلاه نسبة عالية من المشاركة النسائية في سوق العمل الزراعي، فاننا نجد ان النسبة العامة هي ادنى من النسب التي توصلت اليها دراسات جزئية (micro-studies) مختلفة اجريت على مستوى القرية. ففي مسح اجري على ثلاث قرى في الضفة الغربية سنة ١٩٨٩، تبين ان النساء في ٩٢٪ من العائلات التي شملها المسح شاركن في الانتاج الزراعي، (مالكي وشلبي ١٩٩٣، ١٥٦)، بينما اظهرت احدى المسوحات الحديثة اجريت على النساء في ثلاث قرى في قطاع غزة، ان ٢٧٪ منهن شاركن في الانتاج الزراعي (شؤون المرأة ١٩٩٥، تقرير غير منشور).

ان هذا التفاوت بين النسب التي استخلصتها الدراسات الجزئية وتلك التي استخلصتها المسوحات الواسعة النطاق، قد نتج في الغالب عن عدم ادلاء الكثير من المبحوثين والمبحوثات عن العمل الذي يقومون به. وهذا الامر شائع، حيث ان العمل النسائي في الزراعة هو عادة غير مدفوع الاجر، وغالبا ما يعتبر امتدادا لواجبات النساء الاسرية. كما ان هناك نسبة اعلى بكثير من الرجال ممن هم عمال ماجورون في الزراعة، غالبيتهم من سكان المخيمات او المدن ويعملون في اسرائيل او في المستوطنات الاسرائيلية.

اذن، لو نظرنا الى القطاع الزراعي بمجمله نجد ان الرجال يشكلون اغلبية القوى العاملة فيه، بالرغم من ان هذا القطاع يعتبر ثاني اكبر الاسواق للعمالة النسائية، اذ يضم ٢٨ر٥٪ من النساء في القوى العاملة مقابل ١٤ر٦٪ فقط من الرجال. اما لو نظرنا الى تاريخ هذا القطاع، فإنه يتضح لنا جيدا ان الرجال منذ بداية الاحتلال كانوا ينتقلون من العمل في الزراعة المحلية الى العمل في قطاعات اخرى، (غالبا في قطاع العمل المأجور في اسرائيل)، وكان انخراط النساء في هذا القطاع منخفضا جدا ولكن ليس بنفس درجة الحدة. ويبين الجدول التالي انه في حين كانت نسبة ٣٢٪ من القوى العاملة من الذكور منشغلة في الزراعة في اوائل السبعينيات، فقد انخفضت هذه النسبة في اواخرالثمانينيات الى ١٨٪، وبالمقابل، فان ٥٧٪ من القوى العاملة من الاناث كانت تعمل في الزراعة في اوائل السبعينيات، وانخفضت هذه النسبة سنة ١٩٨٩ الى ٣٠٪. ويعود الفارق الحاصل في هذه النسب الى عدم نمو اسواق عمل بديلة للنساء في الفترة نفسها.

جدول رقم (٦) : نسب القوى العاملة من الذكور ومن الاناث في الزراعة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٤

١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٨٩	
ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
٣٢ر٤	٥٧ر٤	٢١ر٤	٥١ر٧	١٨	٥٥ر١	١٨ر٥	٤٥ر٩	١٧ر٧	٤٥ر٣

المصدر : سمينوف ١٩٩٤، ١٤٣.

يؤكد الجدول اعلاه على وجود نمط وصفه عدد من الباحثين، يشير الى انخراط الرجال الريفيين في سوق العمل الاسرائيلية، بينما ظلت النساء الريفيات تعمل في مزارع تملكها عائلاتهن، وغالبا ما كن يتحملن العبء الاكبر من الاعمال الزراعية. وفي الوقت نفسه، جرى هذا دون ان يحدث أي تغيير ملحوظ على تقسيم الموارد، او رأس المال، او اتخاذ القرارات وفق النوع الاجتماعي. وبدلا من ذلك، جرى اعادة تصنيف الكثير من المهمات الزراعية، حيث اصبحت تعتبر امتدادات للعمل البيتي. وتتلخص هذه العلاقة كالتالي : لقد لوحظ بان النساء الريفيات لم تعد تخرج للعمل في الحقول، بل على العكس من ذلك، فقد انتقل الحقل الى المنزل وشكل مسؤولية اضافية القيت على عاتق النساء (مالكي وشلبي ١٩٩٣، ١٥٧).

وقد لاحظ الباحثون ايضا، ان ادخال التكنولوجيا الحديثة (كنظام الري بالتنقيط، وانشاء البيوت الزجاجية للزراعة)، قد زاد ايضا من اعباء النساء الزراعية، ايضا دون ان يجري اعادة تقسيم الموارد او السلطة بما ينسجم وهذا التغيير (جقمان وتماري ١٩٩٦، ٥٧). وتلاحظ الدراسات المختلفة هيمنة النساء في الاعمال الزراعية التي تحتاج الى عمل مكثف، لأنها غير ممكننة وتتطلب جهدا جسمانيا، مثل جرف التربة وقلبها والتعشيب والبذار والحصاد، (جقمان وتماري ١٩٩٦، ٥٧ ؛ مالكي وشلبي ١٩٩٣، ١٥٩ ؛ رمسيس ١٩٩٧، ١١). الى جانب ذلك تتركز نشاطات النساء في اعمال انتاجية روتينية لا علاقة لها بالسوق او التحكم بالموارد الاقتصادية، بدلا من انشغالهن بالمهمات المرتبطة بالسوق مثل شراء المدخلات الزراعية وبيع المنتوج الزراعي. وتبقى نشاطات النساء التسويقية مقتصرة على كونهن بائعات متجولات او بائعات بسطات يقمن ببيع فائض الانتاج، لانه ينظر اليهن على انهن لا يملكن المعرفة والخبرة اللازمة للتعامل مع التجار (مالكي وشلبي ١٩٩٣، ١٦٢).

وتقوم النساء العاملات في الزراعة في اغلبيتهن الساحقة، بما يعتبر عملا عائليا غير مدفوع الاجر، ويشكلن ٦٠٪ من مجموع العاملين ضمن هذه الفئة. وكما يوضح الجدول التالي، فان تمثيل النساء العاملات في الزراعة هو تمثيل قاصر حيث لم تتجاوز نسبة صاحبات الاعمال في هذا القطاع ١٣٪، ونسبة العاملات لحسابهن ٨٪، ونسبة الموظفات ٥٪.

جدول رقم (٧) :الحالة العملية للذكور مقابل الحالة العملية للاناث، في الزراعة

المهنة	الوضع الوظيفي									
النسبة منها حسب الجنس	المجموع		افراد عائلة غير مدفوعي الاجر		موظف/ة		يعمل لحسابه / تعمل لحسابها		اصحاب/صاحبات اعمال	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
زراعة ماهرة وصيد الاسماك	٦٥ر٦	٣٤ر٦	٤١ر٩	٥٨ر١	٩٥ر٤	٤ر٦	٩٢ر١	٧ر٩	٨٧	١٣

المصدر: الارقام في الجدول احتسبت بناء على نتائج مسوحات دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان ١٩٩٦، (النسخة الاولية).

يتوقف عمل النساء في هذا القطاع بشكل كبير، على وجود زوج او اب يعمل في الزراعة اما كمالك ارض صغير او كمزارع محاصصة. فقد اظهرت احدى المسوحات ان ٨٪ من النساء الفلسطينيات ادعين انهن ورثن ارضا (هيبيرج واوفنسون ١٩٩٣، ٢٩٥). وبالتالي ليس غريبا ان نجد ان ٩ر٧٪ فقط من النساء يعتبرن انفسهن عاملات لحسابهن في القطاع الزراعي، بمعنى انهن يحصلن على مردود نقدي مقابل بيع الغلال الزراعية. اما ٩٪ من النساء المصنفات بانهن "مشغلات او صاحبات اعمال"، فعلى الارجح انهن نساء لا يملكن بالضرورة ارضا زراعية، ولكن لديهن سلطة اكبر من حيث تنظيم انتاجية العائلة (وتكون غالبيتهن نساء كبيرات السن).

وفي حين نجد ان وضع النساء العاملات في الزراعة الخاصة بعائلاتهن، يتطلب القيام بعمل صعب دون الحصول على تعويض نقدي مباشر، فان وضع العاملات المأجورات في الزراعة هو نسبيا اسوأ من ذلك، وخاصة قياسا بنظرائهن الذكور، اذ يبلغ معدل الاجر اليومي للعاملات الزراعيات ٢٧ شاقلا مقارنة باجر الرجال البالغ ٣٤ شاقلا (رمسيس ١٩٩٧، ٩).

واذا ما اخذنا في الاعتبار ان الزراعة في فلسطين بطبيعتها قائمة على اساس العائلة، فقد يبدو من "الطبيعي" ان تعمل غالبية النساء دون اجر، وذلك من اجل مساعدة عائلاتهن. وعلى ضوء هذه الظروف يمكن رؤية المشكلة الظاهرة على انها عدم وجود "خيار" امام النساء في مساعدة الزوج او العائلة على تدبير المعيشة. الا ان مفهوم الخيار امر في غاية التعقيد عندما ينظر الناس الى علاقات ومسؤوليات اجتماعية معينة على أنها "طبيعية" او بديهية. ان الاعتراف بعمل النساء ومسؤولياتهن في الزراعة، وحقهن في الحصول على تعويض مقابل ذلك هو امر بالغ الاهمية من اجل تحقيق الانصاف للنوع الاجتماعي (gender equity).

ان عدم الاعتراف بالاهمية البالغة لمشاركة النساء في الانتاج الزراعي لا يتمثل فقط في عدم تقاضيهن اجورا، بل ايضا في غياب مشاركتهن في التعاونيات الزراعية وكليات التدريب الزراعي [٢٠]. ان عدم تعويض النساء على ما يقمن به من اعمال في الزراعة انما ينعكس تاثيره على القطاع الزراعي ككل، اذ يظل المستوى العام لاجور كل العاملين الزراعيين منخفضا، كما ويظل هو القطاع الذي تسود فيه ادنى درجات سلم الرواتب من بين القطاعات الاخرى في الاقتصاد.

وان دخل العامل الزراعي الذي يعمل في اسرائيل او المستوطنات الاسرائيلية، هو تقريبا نصف ما تحققه المهن الاخرى من دخل. وربما كان الثمن الاجتماعي لعدم حصول النساء على الحقوق والموارد في الزراعة هو اكبر من ذلك ايضا. ان الزراعة هي قطاع العمل الذي توجد فيه اعلى نسبة من العمال غير المتعلمين، اذ ان ٤١٪ من القوى العاملة هم بدون تعليم ويعملون في القطاع الزراعي، (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية نيسان ١٩٩٦، ٧٤). اضافة الى ذلك، فان النساء الريفيات يمثلن اعلى نسب الامية بين جميع فئات السكان، مع ان النساء الاميات هن في الغالب من كبيرات السن. اما الامر الاكثر اهمية فهو ان معدلات التحصيل العلمي بين النساء في المناطق الريفية، وخصوصا بين العاملات في الزراعة، متدنية اكثر من غيرها في المناطق الاخرى. واخيرا فان اعلى نسب لزواج الاقارب تسود في المناطق الريفية، اضافة الى ان نسبة الخصوبة في هذه المناطق هي ٦ر٣٩ على الدوام، أي اقل بدرجة بسيطة من تلك التي تسود مخيمات اللاجئين.

[٢٠] وجدت رمسيس انه لا توجد سوى امرأتين عضوين في التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية التي قامت بمسحها وتشكل النساء نسبة لا تقل عن ١٥٪ من مجموع الطلاب في كلية خضوري الزراعية (رمسيس ١٩٩٧، ٣).

المجال الوطني غير الزراعي

يشمل هذا المجال، العمل في كل المؤسسات والمنشآت في القطاعين التقليديين العام والخاص، باستثناء الزراعة. ويتضمن اربعة انواع رئيسة من النشاط الاقتصادي موجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة وهي: الصناعة بما فيه التصنيع، والخدمات والتجارة والبناء. و لايشمل هذا المجال سوى اماكن العمل الرسمية المسجلة فقط، بالرغم من ان العمال من افراد العائلة غير مدفوعي الاجر، مشمولون الى جانب العمال الذين يتقاضون اجرا [٢١].

ويشير التعداد العام للمنشآت الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، الى أن النساء يشكلن ١٦٪ من مجمل العاملين في المجال الوطني غير الزراعي، (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، آب ١٩٩٥). كما ان هناك تفاوتا اقليميا في هذا المجال، اذ تشكل النساء نسبة ١٨٪ من مجمل العاملين في الضفة الغربية و١٢٪ فقط من مجمل العاملين في قطاع غزة. هناك ايضا نماذج صارخة من التقسيم والتركيزعلى اساس النوع الاجتماعي (gender segmentation and concentration)، عبر القطاعات الفرعية المختلفة وداخلها. حيث يشير التقسيم الى فصل الجنسين وفق المهن المختلفة، كما يشير التركيز الى هيمنة احد الجنسين في مهنة ما او قطاع معين. ويمثل الجدول التالي العاملين في النشاطات الاقتصادية الرئيسة الاربعة في هذا المجال موزعين حسب الجنس.

جدول رقم (٨): العمالة في النشاطات الاقتصادية الرئيسة في المجال الصناعي الوطني حسب التوزيع الجنسي، وتوزيع النساء العاملات

النشاط الاقتصادي	رجال	نساء	*توزيع النساء
الصناعة / التصنيع	٨٨ر٦	١١ر٤	٢٧ر٥
الخدمات	٦٠ر٧	٣٩ر٣	٥٥
التجارة (بالجملة والمفرق)	٩٣ر٩	٦ر١	١٦ر٨
البناء	٩٧ر٦	٢ر٢	٠ر٥

المصدر: الاحصائيات هنا احتسبت بناء على نتائج دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون الاول ١٩٩٦، صفحة ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٥٠، ٥٢.

*يشير "توزيع النساء" هنا الى توزيع النساء العاملات على القطاعات الاربعة.

رغم ان النساء لا يشكلن الاغلبية من مجموع العاملين في أي مجال بعينه، الا انهن ينتشرن بشكل كبير في قطاع الخدمات، حيث يشكلن نسبة ٣ر٣٩٪ من مجموع العاملين فيه، و٥٥٪ من مجموع النساء العاملات في المجال الوطني غير الزراعي. اما الصناعة فهي مجال التشغيل الثاني حجما بالنسبة للنساء، حيث تستوعب

[٢١] بسبب وجود الاحتلال الاسرائيلي ، فان الكثير من المشاريع الاقتصادية الاصغر ذات الملكية العائلية لم تكن مسجلة ، رغم اننا سنشملها على الدوام هنا ضمن هذا القطاع . احد الاهداف المعلنة للتعداد العام للمنشآت الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية المساعدة في تسجيل جميع مثل هذه المنشآت في فلسطين.

٥ر٢٧٪ من النساء العاملات. ومع ذلك فان النساء يشكلن نسبة مئوية اقل كثيرا من مجموع العاملين في الصناعة، اذ تبلغ نسبتهن ٤ر١١٪. واخيرا، فان الحضور النسائي في التجارة هامشي جدا (٦٪ من مجموع عدد العاملين فيها)، كما انهن شبه غائبات عن قطاع البناء، اذ لا تزيد نسبتهن على ٤ر٢٪ من مجموع العاملين فيه.

عندما تتجمع النساء العاملات في نشاطات اقتصادية معينة، فان ذلك يعني بشكل عام، ان مثل هذه النشاطات مفتوحة امامهن، وقد يرجع ذلك الى سلسلة من العوامل التي يمكنها ان تشكل دعائم ايجابية او سلبية. ففي الحالة الايجابية، قد ترجع امكانية وصول النساء الى النشاط المعين الى سياسة يتبناها المشغلون تشجع على التحاق النساء للعمل فيه، او انها سياسات تقدم المساعدات والفوائد للنساء، مما يسمح لهن القيام بمسؤولياتهن البيتية الى جانب عملهن خارج البيت. وفي الحالة السلبية، قد يعود سبب وصول النساء الى النشاط المعين الى ان اصحاب العمل يفضلون تشغيل العاملات اللواتي يمكن ان يتقاضين اجرا اقل من اجر الرجال، او العاملات غير النقابيات اللواتي تسهل السيطرة عليهن.

وقد تلعب الافتراضات الخاصة بالقدرات "الطبيعية" لكل من الجنسين، دورا مركزيا في فتح ابواب التشغيل في اعمال معينة او اغلاقها، وفق النوع الاجتماعي. اذ يفترض مثلا ان يكون العمل اليدوي الشاق، او العمل على آلات ثقيلة، اكثر ملاءمة للذكور، اما العمل الذي يشمل الرعاية والتنشئة او العمل اليدوي الدقيق، فيعتبر عادة مناسبا للاناث. وفي مكان العمل نفسه، غالبا ما يستطيع المرء ان يلمس ان هذه الافتراضات تفعل فعلها في تحديد المهمات المختلفة للذكور والاناث. ورغم ان مثل هذه الفروق موجودة على اتساع العالم، الا انها غير ثابتة ابدا على المستوى العملي. ففي فلسطين مثلا، كان الفلاحون حتى عهد قريب يعتبرون حمل الاحمال الثقيلة من اعمال النساء، بينما اعتبرت صياغة الذهب حديثا من اعمال الرجال، وهي المهنة التي تتطلب ايدي حاذقة، في حين لم يعد التمريض في فلسطين مهنة مرتبطة بالنساء.

وغالبا ما تلعب التغيرات الطارئة على عرض العمل دورا حاسما في القضاء على الافتراضات الخاصة بالعمل المناسب للرجال والنساء. ومن الامثلة الصارخة على ذلك ما للحرب من تاثير على الحاق النساء في مهن مدنية كانت مقتصرة فيما مضى على الرجال. (مثل المواصلات والصناعة الثقيلة والبناء). كما ان هجرة العمال الرجال، غالبا ما تؤدي الى قيام النساء بتولي مهمات الرجال في الزراعة. (ومن الامثلة المحلية على ذلك الحراثة). اما التغييرات على عرض العمل، فيمكن لها ايضا ان تحدث تغييرا في الافتراضات، بطرق تقلص فرص تشغيل النساء. فعندما تتضاءل فرص العمل امام الرجال، لا يعود هناك مكان للافتراضات الخاصة بعدم ملاءمتهم للمهن المخصصة للنساء. وفي حالة الركود الاقتصادي او الازمات الاقتصادية يشيع انتقال اعداد كبيرة من الرجال، الى المهن التي كانت تعتبر ذات يوم مهنا نسائية. الى جانب ذلك وبسبب الاعتقاد السائد بان الرجال هم المعيلون الرئيسون والمسؤولون عن "دخل العائلة"، فان المشغلين غالبا ما يعطونهم الاولوية على النساء في العمل.

تحلل الاجزاء التالية قطاعات مختارة من الميادين الاربعة الرئيسة في المجال الوطني غير الزراعي حسب توزيع الاناث والذكور فيها. وتقدم الجداول الواردة في كل جزء معلومات (باعداد ونسب اولية)، حول توزيع النوع الاجتماعي على كل قطاع فرعي وكذلك نسب الجنسين فيه.

الصناعة

تشكل النساء ٥ر٢٧٪ من مجمل العاملين في النشاطات الصناعية والتصنيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتصل نسبة النساء في الضفة الغربية الى ١٥٪ من العاملين في التصنيع مقارنة بنسبة ٨ر٣٪ في قطاع غزة، ويعود الفرق بين المنطقتين الى سيادة النساء في صناعة الملابس في الضفة الغربية، حيث يشكلن اكثر من ٨ر٥٧٪ من مجمل العاملين فيه مقارنة بنسبة ٦٪ في قطاع غزة.

جدول رقم (٩) : العاملون من الذكور والاناث في قطاعات مختارة من الصناعة والتصنيع وفق المنطقة.

القطاع	الضفة الغربية				قطاع غزة				كلتاهما
	العدد الاولي		النسبة المئوية		العدد الاولي		النسبة المئوية		نسبة
الجنس	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى : ذكر
التعدين والمحاجر	١	٢١٤٤	-	١٠٠	-	٣	-	١٠٠	١ : ٢١٤٧
المواد الغذائية والمشروبات	٣٥٦	٦١٧٠	٥ر٤	٦ر٩٤	١٧	١٨٢١	١ر٠	٩ر٩٩	١ : ٢١
النسيج	٢٢٧	١٠٥٢	٧ر١٧	٣ر٨٢	١٦	٥٠٥	٣	٩٧	١ : ٦
الملابس	٤٤٥٢	٣٢٣٩	٨ر٥٧	٢ر٤٢	٢٩٨	٤٤٦٩	٢ر٦	٨ر٩٣	١ : ٢
الخشب ومنتوجاته	١٥	١٢٩٦	١ر١	٩ر٩٨	-	١٢٤	-	١٠٠	١ : ٩٤
المطاط والبلاستيك	١٩	٧٦٢	٢ر٤	٦ر٩٧	-	٢٥٠	-	١٠٠	١ : ٥٣
الجلود	١٣٤	٢٨٩٣	٤ر٤	٦ر٩٥	٧	١٧٦	٨ر٣	٢ر٩٦	١ : ٢٢
المواد الكيماوية	٣٠٥	٩٢٧	٣ر٢٤	٧ر٧٤	٢٧	١٢٤	٨ر١٧	٢ر٨٢	١ : ٣
المجموع الفرعي للتصنيع	٥٧٣١	٣٢١٢٧	١ر١٥	٩ر٨٤	٤٠٢	١٤٤٧٣	٧ر٢	٣ر٩٧	١ : ٨
الكهرباء والمياه	٣٨	١٦٥٦	٢ر٢	٨ر٩٧	-	٥٠٤	-	١٠٠	١ : ٥٧

المصدر: حسابات مبنية على نتائج تعداد المنشآت الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية - تعداد المنشآت آب ١٩٩٥.

اما القطاع التصنيعي الاخر والوحيد، الذي يضم عددا لا بأس به من النساء العاملات، فهو صناعة النسيج، حيث تشكل النساء ٧ر١٧٪ من مجموع العاملين فيه في الضفة الغربية. مرة اخرى نجد ان حضور النساء في قطاع غزة اقل من ذلك بكثير، اذ يشكلن ٣٪ فقط من عدد العاملين في النسيج. وبشكل عام، فان حضور النساء في الصناعة والتصنيع منخفض جدا في كلتا المنطقتين، رغم ان وضعهن افضل نسبيا في التصنيع منه في الصناعة الثقيلة او في اعمال البنية التحتية. وتبين نسب الجنسين في التصنيع وجود فرق مهم، أي بمعدل تشغيل امرأة واحدة مقابل تشغيل ثمانية عمال من الرجال. اما في قطاعات الصناعات الثقيلة فان نسب الجنسين متفاوتة الى حد كبير، حيث نجد مثلا ان نسبة العاملين في المحاجر تصل الى ١٤٧ رجلا عاملا مقابل كل امرأة عاملة واحدة.

قد يشير الفرق الاقليمي بين اعداد النساء في صناعة الملابس وصناعات اخرى في الضفة الغربية واعدادهن في قطاع غزة، الى تأثير عرض العمل على تواجد الجنسين في هذه القطاعات في قطاع غزة. ومع انه لا تتوفر احصائيات مقارنة حول صناعة الملابس في قطاع غزة في الثمانينيات، الا ان عددا من المسوحات الصغيرة في تلك الفترة اشار الى ان عمل النساء كان هو الغالب في هذه الصناعة. ففي مسح اجري على النساء العاملات في الصناعة المحلية في قطاع غزة في الثمانينيات، تبين ان النساء شكلن اغلبية العاملين في صناعة الخياطة والتصنيع المحلي (روكويل ١٩٨٥، ١٢٠). وفي الدراسة نفسها، كانت التقديرات الرسمية لعدد النساء العاملات في المصانع ١١١٢ عاملة، كما اشارت الى احتمال وجود ما يساوي ضعفي او ثلاثة اضعاف العدد المذكور (روكويل ١٩٨٥، ١٣٤). وفي مسح مماثل اجري سنة ١٩٩٠، أي بعد عشر سنوات تقريبا، تبين ان "مصانع غزة في معظمها تشغل ٥-٦ نساء"، وان ٨٧٪ منها متخصص في الخياطة والنسيج (هندية - ماني ١٩٩٦، ٤، ٥). ومع ذلك، فقد تبين في هذه الدراسة ان ٥٤ مصنعا فقط كانت تشغل نساء في قطاع غزة، بينما بلغ عدد مثل هذه المصانع ٢٤٣ مصنعا سنة ١٩٨٠ (روكويل ١٩٩٠، ١٣٤، هندية-ماني ١٩٩٦، ٤)[٢٢]. اما ما تشير اليه هذه الاحصائيات فهو ان الاغلاق الاسرائيلي الطويل لاسواق العمل الاسرائيلية امام رجال غزة، الذي بدأ يظهر تأثيره على الشباب سنة ١٩٨٩، ادى في النهاية الى قيام الرجال باقصاء العاملات عن مواقع مهمة في الصناعات المحلية. ويبدو ان هناك عملية مماثلة تجري حاليا في الضفة الغربية، ولكنها لم تبلغ درجة ما بلغته من التعقيد في قطاع غزة وذلك بسبب وجود بدائل عمل اوسع فيها.

[٢٢] قد يعود سبب تحديد عدد صغير من المصانع في قطاع غزة في الدراسة التي اجريت سنة ١٩٩٠، الى مشاكل في اختيار العينات. ففي التعداد العام للمنشآت الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية سنة ١٩٩٤، تم تعداد (٧٠٥) مصانع وورش، تعمل فقط في تصنيع الملابس في قطاع غزة. ومع ان الاستقرار السياسي الناشيء عن الاتفاقيات الاسرائيلية-الفلسطينية قد يكون من العوامل التي ادت الى نمو صناعة الملابس الى حد ما، الا انه على ضوء القيود الاقتصادية التي افرزتها هذه الاتفاقيات، فمن غير المحتمل ان يكون قد جرى مثل هذا النمو الهائل فعلا.

الخدمات

قطاع الخدمات ليس هو المشغل الاكبر للنساء في المجال الوطني غير الزراعي وحسب، بل انه المشغل الاكبر للنساء في الاقتصاد الرسمي عموما، حيث ان ٥٥٪ من النساء العاملات في سوق العمل الوطني غير الزراعي يعملن فيه.

جدول رقم (١٠) : النشاط الاقتصادي: الخدمات، قطاعات مختارة

القطاع	الضفة الغربية				قطاع غزة				كلاهما
	العدد الاولي		النسبة المئوية		العدد الاولي		النسبة المئوية		نسبة
الجنس	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إ : ذ
المواصلات والاتصالات	١٣٩	٢٠٥٣	٦ر٣	٩٣ر٧	٢٣	١٤٢٥	١ر٥	٩٨ر٥	١ : ٢١
الوساطة المالية	٤٩٣	١٤١٦	٢٥ر٨	٧٤ر٢	١٧٨	١٢٤٨	٢٤ر٩	٧٤ر١	١ : ٣
العقارات والايجارات	٧٣٣	٣٧٣٤	١٦ر٤	٨٣ر٦	٢٠٨	١٨٧٧	٩ر٩	٩٠ر١	١ : ٦
التعليم	٩٩٧٨	١٢٠٤٦	٤٥ر٣	٤٤ر٧	٣٥٧٤	٥١٩٥	٤٠ر٧	٥٩ر٣	١ :١ر٣
الصحة والعمل الاجتماعي	٥٢٠٠	٦٢٣٣	٤٥ر٤	٤٤ر٦	١٧٠٤	٤٣٥٦	٢٨ر١	٧١ر٩	١ :١ر٥
العضوية في مؤسسات أو منظمات	٣٧١	٢٣٤٤	١٣ر٦	٨٦ر٤	٤١	٥٤٣	٧ر٠	٩٣ر٠	١ : ٧
النشاطات الترويحية والرياضية والثقافية	١٦٢	١٠١٩	١٣ر٧	٨٦ر٣	٤٣	٥٢٦	٧ر٥	٩٢ر٥	١ : ٨
الخدمات الشخصية والاجتماعية الاخرى	٩٤٠	٤٧٣٥	١٦ر٥	٨٣ر٥	١١٥	٥٣١	١٧ر٨	٨٢ر٢	١ : ٥
الفنادق والمطاعم	٢٧٥	٤٥٤٥	٥ر٧	٩٤ر٣	٢٣	١٠٠٢	٠ر٢	٩٩ر٨	١ : ١٩
الادارة العامة والضمان الاجتماعي	٣٧٠	٤٦١٠	٧ر٤	٩٢ر٦	٤٠٩	٣٨٦١	٩ر٥	٩٠ر٥	١ : ١١

ولكننا نجد ان قطاعين فقط هما سبب ارتفاع عدد النساء العاملات في الخدمات، وهما قطاع التعليم، وقطاع الصحة والعمل الاجتماعي، اذ يشغل هذان القطاعان وحدهما ٤٠٪ من النساء العاملات في جميع المجالات الوطنية غير الزراعية من الاقتصاد. وقطاع التعليم هو القطاع الوحيد الذي توجد فيه نسبة متساوية تقريبا من الموظفين والموظفات، (امرأة واحدة مقابل رجل وثلث الرجل). ورغم النسبة المتماثلة تقريبا من الجنسين في الصحة والعمل الاجتماعي (امرأة واحدة مقابل رجل ونصف الرجل)، يظهر على المستوى

الاقليمي عدم توازن شديد نسبيا في تشغيل النساء في هذين القطاعين، ففي الضفة الغربية تشكل النساء نسبة ٤ر٤٥٪ من عاملي الصحة والعمل الاجتماعي، بينما يشكلن في قطاع غزة ٢٨٪ فقط. وقد يكون هذا مثالا آخر لتأثير مشاكل عرض العمل في قطاع غزة، حيث يقوم الرجال باقصاء النساء عن قطاع الصحة على وجه الخصوص. وبينما نجد ان نساء الضفة الغربية العاملات في الصحة يشكلن ٩ر٤٣٪ من مجمل العاملين في المستشفيات، و ٤ر٣٩٪ من مجمل العاملين في المهن الطبية، فان نظيراتهن في قطاع غزة يشكلن ٩ر٢٧٪ فقط من العاملين في المستشفيات و٢ر٢٥٪ من العاملين في المهن الطبية [٢٣]. وفيما يتعلق بالعمل الاجتماعي، تشكل النساء ٤١٪ من العاملين الاجتماعيين في قطاع غزة، و٥ر٥٧٪ من العاملين الاجتماعيين في الضفة الغربية.

من الواضح ان النساء معزولات عن معظم القطاعات الاخرى "ومكدسات" في هذين النشاطين. ولعل النموذج يظهر اكثر وضوحا في قطاع غزة، حيث يشكل قطاع التعليم المشغل الرئيس لكل النساء في سوق العمل الوطنية غير الزراعية. ولو نظرنا الى الجانب الايجابي لهذا الوضع، لوجدنا ان النساء في هذين القطاعين يشغلن وظائف مهنية او شبه مهنية مثل معلمات او ممرضات او باحثات اجتماعيات، مع ان عددا رئيسا منهن، من العاملات في قطاع الصحة، يعملن في اشغال من الدرجة الثالثة، مثل التنظيف في المستشفيات او سكرتيرات في العيادات الصحية الخاصة. ويظهر قطاع التعليم ايضا تفاوتا اكبر بين تشغيل النساء في التعليم على مستوى المدارس وبين تشغيلهن في الكليات والجامعات.

جدول رقم (١١) : نسبة الذكور الى الاناث في الهيئات التدريسية في ثلاثة مستويات تعليمية (في الاقليمين) ١٩٩٥/١٩٩٦

المستوى التعليمي	ذكور	اناث	المجموع
كل المراحل المدرسية	٩ر٥٣٪	١ر٤٦٪	١٠٠٪
كليات المجتمع	٥ر٨٢٪	٥ر١٧٪	١٠٠٪
الجامعات	٥ر٨٧٪	٥ر١٢٪	١٠٠٪
مجموع العاملين في التعليم	٩ر٥٥٪	١ر٤٤٪	١٠٠٪

رغم ان هذا الجدول لا يشمل معلمي مرحلة ما قبل المدرسة، الا انه من المعروف ان النساء يشكلن الاغلبية الساحقة بين معلمي هذه المرحلة، بل ان ذلك هو المعيار المفترض محليا [٢٤]. وعلى ذلك، يتجلى نموذج واضح جدا، تسود فيه اغلبية من النساء المعلمات في المراحل التعليمية الدنيا من النظام التعليمي، بحيث يكون

[٢٣] هذان هما المجالان الرئيسان اللذان يتم فيهما تشغيل النساء في قطاع الصحة . وحيث انهما قطاعان فرعيان فانه لم يجر ادراجهما في الجدول .

[٢٤] ان عدم توفر المعلومات حول جنس العاملين في مرحلة ما قبل المدرسة (معلمين ومعلمات) . هو السبب لان ينظر الى التعليم في هذه المرحلة بشكل واسع على انه قطاع خاص بالنساء. اما التعداد الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية على دور الحضانة ومراكز تعليم الاطفال في مرحلة ما قبل المدرسة . والتي تعتبر دراسة شاملة بكل المقاييس . فانها لا تذكر جنس العاملين في هذه المراكز (انظر دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ايار ١٩٩٦) . ولكننا نجد ان مجموع العاملين في التعليم الوارد في اسفل الجدول يشمل معلمي مرحلة ما قبل المدرسة .

عددهن مساويا تقريبا للرجال المعلمين في المراحل المدرسية المختلفة، ولكن ينخفض عددهن بشكل ملحوظ في هيئات التعليم العالي. هذا على الرغم من ان الجسم الطلابي في التعليم العالي يظهر نسبا متماثلة من الجنسين، (الاناث ٥٢٪ من اجمالي عدد الطلاب في كليات المجتمع و٤٣٪ من اجمالي عدد طلاب الجامعات، في السنة الاكاديمية ١٩٩٥ /١٩٩٦).

ولايبدو الفصل بين الجنسين في التعليم هو العامل الحاسم الذى يحدد النمط العام لنسب المعلمين والمعلمات، بل يبدو ان ما يقرر ويحدد ذلك هو الافتراضات الخاصة بالادوار والقدرات الطبيعية للرجال والنساء. اذ يفترض أن العمل في مرحلة ماقبل المدرسة هو الدور "الطبيعي" للنساء، حيث إن العناية بالصغار هي امتداد لادوارهن كامهات. وربما كانت هناك افتراضات مماثلة تنطبق على دور النساء كمعلمات في المدارس، رغم احتمال أن يكون العزل ما بين الجنسين في المدارس قد لعب الدور الاكبر تاريخيا في تبرير تشغيل النساء في التعليم. ولا ينظر الى التعليم في مرحلة ماقبل المدرسة، او في المدارس، على أنه مهنة ذات مكانة او مهنة تتطلب مهارة عالية. وينعكس هذا على سلم رواتب هذه المهنة المتدني جدا. وقد تكون هذه المكانة المتدنية ناتجة عن الاعداد الكبيرة من النساء العاملات في التعليم. وبالمقابل فانه ينظر الى التعليم العالي الذي يغلب فيه المعلمون الرجال، على انه مهنة ذات مكانة وخبرة عاليتين، ويظهر ذلك ايضا في *الرواتب العالية نسبيا*.

وهنالك مجموعة ثانية من النشاطات في قطاع الخدمات، تظهر فيها اعداد كبيرة نسبيا من النساء العاملات. وهذه النشاطات هي على النحو التالي مرتبة من الاكبر الى الاصغر حجما من ناحية تشغيل النساء : "الوساطة المالية" (١ر٢٠٪ من النساء)، "خدمات شخصية / اجتماعية اخرى" (٦ر١٦٪ من النساء)، "عقارات/ ايجار / نشاطات تجارية" (٣ر١٤٪ من النساء). اما "الوساطة المالية" فتشمل البنوك، والصرافة وشركات التأمين. كما تشمل "خدمات شخصية / اجتماعية اخرى" بالاساس نشاطات عناية شخصية، (مثل قص وتصفيف الشعر ومراكز التجميل، وخدمات الغسيل والكي). وتشمل "العقارات والايجارات والنشاطات *التجارية*" *العمل على الحاسوب والمؤسسات القانونية والمحاسبية والنشاطات البحثية والتطويرية*، *والشركات* الهندسية والمعمارية [٢٥]. وفي الضفة الغربية، نجد ان ثلثي النساء العاملات في مجال الوساطة المالية، يعملن في شركات التأمين، بينما نجد ان اغلبيتهن في غزة يعملن في البنوك، أما مجال الخدمات الشخصية والاجتماعية، فان اغلبية النساء العاملات فيه يعملن في قص وتصفيف الشعر والتجميل، مع انهن يشكلن الاقلية بين مجمل العاملين في هذين المجالين، اذ تشكل النساء ٦ر٢٨٪ من العاملين في قص الشعر والتجميل في الضفة الغربية و ٨ر١٧٪ في غزة.

هناك فئتان اخريان في قطاع الخدمات يستحقان الذكر لاهميتهما. الاولى هي الادارة العامة / الضمان الاجتماعي والاخرى هي الفنادق / المطاعم. ويتضح ان عددالنساء العاملات في مجال الادارة العامة منخفض، اذ ان النسبة بين الجنسين فيه هي امرأة واحدة مقابل عشرة رجال. وفي الضفة الغربية، فان معظم النساء العاملات في هذا القطاع يعملن في "تنظيم الرعاية الصحية"، بينما تعمل الاغلبية في قطاع غزة في "تنظيم الوكالات"، ويبدو هذا سلبيا بشكل عام مقارنة بالوضع في دول شرق اوسطية اخرى، حيث تشكل النساء جزءا رئيسا من الهيئات المساندة في الدوائر الحكومية. وحيث ان المعلومات المذكورة اعلاه تستند الى احصائية اجريت سنة ١٩٩٤، حين كانت دوائر السلطة الفلسطينية لا تزال في المراحل الاولى من التشكل، فمن المحتمل ان تعكس هذه البيانات الوضع الذي كان سائدا في ظل الادارة المدنية الاسرائيلية. ولا

---

[٢٥] النشاط المكون لكل فئة من هذه الفئات مشروح بالتفصيل في التعداد العام للمنشآت الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية (انظر دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ايار ١٩٩٥ ، ١٨) .

يمكن تأكيد ما اذا كان الوضع قد تغير في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، الا باجراء مسح جديد. وفيما يتعلق بقطاع الفنادق / المطاعم، فان الوجود المنخفض جدا للنساء فيه هو امر مذهل. ففي الضفة الغربية، نجد ان النساء يشكلن اقل من ٦٪ من مجموع العاملين في هذا القطاع، وفي قطاع غزة يشكلن اقل من ١٪، حيث ان نسبة النساء هي اقل من ٣٪ من مجموع العاملين في المطاعم، و ٤ر٥٪ من مجموع العاملين في الفنادق في الضفة الغربية، و ٥ر١٪ في قطاع غزة، ودون الدخول في تفاصيل، فان هذا يضع الاصبع على عقبة صعبة، تعترض دمج النساء في صناعة السياحة التي جعلت مؤخرا محورا رئيسا للتنمية الاقتصادية الوطنية.

التجارة

تشغل التجارة الداخلية عددا اكبر من العاملين، مما يشغله أي نشاط آخر في المجال الوطني غير الزراعي[٢٦]. وفي الوقت نفسه، فانها تحتل المرتبة الثانية بين النشاطات الاقتصادية الاربعة، من حيث انخفاض تشغيل النساء فيها، وهي الخدمات والصناعة والبناء والتجارة. ان معظم مثل هذه المؤسسات هي مؤسسات صغيرة ذات ملكية وادارة عائلية، لايتجاوز عدد الذين تشغلهم كل منها خمسة أشخاص، وينطبق ذلك على ٩٥٪ من مجموع هذه المؤسسات[٢٧]. الجدول التالي يقدم البيانات الخاصة بتشغيل الرجال والنساء في التجارة.

جدول رقم (١٢) : النشاط الاقتصادي، التجارة

القطاع	الضفة الغربية				قطاع غزة				كلاهما
	العدد الاولي		النسبة المئوية		العدد الاولي		النسبة المئوية		النسبة
الجنس	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء : رجال
مبيعات بالجملة - سلع منزلية اخرى	١٠٥	٦٧٦	١٣ر٤	٨٦ر٥	٨	٤٣٢	١ر٨	٩٨و٢	١ : ٩و٨
مبيعات بالجملة - ملابس واحذية	٨	٢٣٠	٣ر٣	٩٦و٧	٢	٢١٥	٩و٠	٩٩و١	٢ : ٤٤ر٥
* مجموع تجارة الجملة	١٩٦	٥٩٢٨	٣ر٢	٩٦ر٨	٢٦	٣٥٧٩	٧ر٠	٩٩ر٣	١ : ٤٣
بالمفرق في الحوانيت - موادغذائية	١١٣٢	٩٨٤٧	١٠ر٣	٨٩ر٧	٥٠٩	٣٩٩٦	١١ر٢	٨٩ر٩	١ : ٨ر٤
بالمفرق ملابس واحذية	٥٤٩	٤١٦٤	١١ر٦	٨٨ر٤	٩٥	١٣٩٩	٦ر٣	٩٣ر٧	١ : ٥ر٥
*مجموع تجارة المفرق	٢٣٥٩	٢٧٦.٥	٧ر٨	٩٢ر٢	٧٨٤	١١.٨٨	٦ر٦	٩٣ر٤	١ : ١٢

* يشمل المجموع جميع القطاعات بما فيها تلك التي لا تظهر في الجدول.

[٢٦] انظر دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، أيار ١٩٩٥، ٥٨.

[٢٧] تم احتساب هذه الارقام بناء على احصائيات دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، أيار ١٩٩٥، ٤٥.

للنساء حضور اكبر نسبيا في تجارة المفرق منه في تجارة الجملة، حيث تبلغ النسبة بين الجنسين في الاولى امرأة ١ : ١٢ رجلا، بينما تبلغ النسبة في الثانية امرأة ١ : ٤٣ رجلا. ومع ذلك، فان الفروق بين الاقليمين هامشية، حيث تشكل النساء ٨ر٧٪ من مجمل العاملين في تجارة المفرق في الضفة الغربية و٦ر٦٪ في قطاع غزة. امابالنسبة لتجارة الجملة فتشكل النساء ٢ر٣٪ من مجمل العاملين فيها في الضفة الغربية، وأقل من ١٪ في قطاع غزة، مما يمثل احد القطاعات الاكثر خضوعا لهيمنة الرجال في المجال الوطني غير الزراعي، الى جانب مجالات التحجير والكهرباء والمياه.

ويعمل هذا العدد القليل من النساء الموجودات في مجال تجارة المفرق، في حوانيت غير متخصصة ببيع المواد الغذائية وحسب، بل تبيعها الى جانب سلع اخرى. ويمكن الافتراض بأن ذلك يعني وجود بقالات جانبية مرفقة ببيوت العائلات. كما يعملن بدرجة اقل في دكاكين تبيع ملابس خاصة بالاطفال والنساء. اما فيما يتعلق بتجارة الجملة فان الاغلبية الساحقة من النساء العاملات فيها يبعن "مواد منزلية اخرى". واستنادا الى البيانات، فان اعداد النساء العاملات في تجارة المفرق بدون اجر، باعتبارهن من افراد العائلة، هو عدد هامشي مقارنة بعدد الرجال.

قطاع التجارة بشكل عام، هي قطاع تقليدي له تراث تاريخي طويل وثقافة متطورة، يسيطر عليه الذكور. كما ان الشبكات التي تدعم التجار من موردين وصيارفة وزبائن وتجار آخرين، لا تمثل علاقات اقتصادية وحسب، بل علاقات اجتماعية ايضا، غالبا ما تكون قد نشأت وتطورت عبر الاجيال. وتقوم هذه الشبكات بدور اجهزة تنظيمية غير رسمية لضمان الحصول على القروض، وسداد الدين، في نظام يعتمد الى حد كبير على استلام البضاعة برسم البيع. ولهذا فان عدم توفر المصادر الراسمالية الضرورية للنساء للعمل في التجارة، ما هو الا احدى العقبات، لعل الاهم منها هو صعوبة اختراقهن هذه الشبكات الاساسية جدا في الاشكال التجارية التقليدية. وهناك تقارير تشر الى انه، وحتى وقت قريب، تعتبر الفكرة القائلة بان اقراض النساء امر غير مأمون من ضمن ممارسات المؤسسات في قطاع غزة وقد اعربت النساء عن انهن واجهن صعوبات جمة عندما حاولن فتح حساب بنكي خاص بهن، او عندما اردن تسجيل اعمال باسمائهن.

البناء

البناء هو النشاط الاقتصادي الرئيس الرابع في المجال الوطني غير الزراعي، ونسب تشغيل النساء فيه هي الاسوأ بين النشاطات الاخرى.

جدول رقم (١٣) : النشاط الاقتصادي، البناء

القطاع	الضفة الغربية				قطاع غزة				كلاهما
	عدد اولي		نسبة مئوية		عدد اولي		نسبة مئوية		نسبة
الجنس	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء : رجال
البناء	٩٨	١٦٤٠	٥ر٦	٩٤ر٤	٢٤	١٢٤٨	١ر٨	٩٨ر٢	١ : ٢٤

يشمل قطاع البناء (باعتباره ضمن المجال الوطني غير الزراعي)، نشاط البناء الجاري في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط تحت اشراف متعهدين فلسطينيين، وتستند المعلومات المذكورة اعلاه الى تعداد اجري سنة ١٩٩٤، وتمثل مرحلة جاءت في بداية ازدهار البناء المحلي، الذي واكب اتفاقيات اوسلو. ولذا فمن المحتمل ان تكون الاعداد الاجمالية للعاملين في هذا القطاع سنة ١٩٩٦ اعلى من ذلك بكثير. وليس من المفاجيء ان تحتل النساء نسبة ٦ر٥٪ من مجمل العاملين في البناء في الضفة الغربية، و٨ر١٪ في قطاع غزة، اذا ما اخذنا بالاعتبار الغياب العام للنساء عن نشاطات تتضمن عملا جسديا ثقيلا. ومن الواضح ان هؤلاء النسوة القلائل لسن عاملات بناء، انما يعملن حقيقة في نشاطات تقدم خدمات مساندة في شركات المقاولات والتعهدات.

المكانة المهنية

تشير المكانة المهنية الى الترتيب الهرمي للمهن المختلفة، استنادا الى مستوى المهارة والاعتبار والى الاجر بدرجة اقل. اذ ان المكانة الاعلى ترتبط عادة بمستويات اعلى من التعليم والمهارة، رغم ان المهارة قضية يدور حولها كثير من الجدل. ويظهر التقسيم والتركيز على اساس النوع الاجتماعي واضحين ايضا، في طريقة توزيع النساء على المراكز المهنية، حيث نرى ان وجود النساء يتركز في مراكز قليلة فقط، ويغيب عن مراكز اخرى. البيانات التالية، مستقاة من المسح الاول [٢٨] للقوى العاملة، الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية. ولذا فهي تتناول العمل المأجور في اسرائيل وفي الزراعة، ولا تقتصر فقط على سوق العمل الوطني غير الزراعي.

جدول رقم (١٤) المكانة المهنية لقوى العمل الرسمية حسب الجنس والمنطقة

المهنة	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	رجال	نساء	رجال	نساء
مشرعون وموظفو الادارة العليا	٨٤ر٩	١٥ر١	٩٠ر٥	٩ر٥
الفنيون والمتخصصون والكتبة	٦٤ر٨	٣٦ر٢	٧٧ر٢	٣٢ر٨
العاملون في الخدمات والباعة في الاسواق	٨٩ر٥	١٠ر٥	٩٢ر٧	٧ر٣
العاملون المهرة في الزراعة وصيد الاسماك	٦٢ر٤	٣٧ر٦	٨٠ر٢	١٩ر٨
العاملون في الحرف وما اليها من مهن	٩٢ر٥	٧ر٥	٩٣ر٩	٦ر١
مشغلو الات ومجمعوها	٩٩ر٢	٠ر٨	١٠٠	-
المهن الاولية	٩٢ر٨	٧ر٢	٩٦ر٩	٣ر١

[٢٨] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان ١٩٩٦.

يتضح من هذا الجدول ان النساء يتركزن في مجالين مهنيين: الاول، المهنيون والكتبة والمساعدون الفنيون، والآخر القطاع الزراعي. اما المجال الاول فهو ذو مكانة عالية جدا على السلم المهني، واما المجال الآخر فذو مكانة منخفضة جدا. وربما كان الاهم من ذلك، ان النساء ممثلات بشكل محدود في اعلى السلم المهني (في الادارة)، وانهن ممثلات ايضا بشكل محدود جدا في القاعدة، حين لا يتعلق الامر بالزراعة (مهن اولية، وحرف ومشغلو مصانع وآلات). اما البيانات الاجمالية فتشير الى نموذج مماثل للفصل والتركيز على اساس النوع الاجتماعي، وفق ما توصلنا اليه في الجزء الاخير الخاص بالنساء في القطاعات المختلفة من المجال غير الزراعي. ومما له اهميته على كل حال، ان النساء لسن في المستويات الوظيفية الادنى وحسب، بل هن ممثلات بشكل عال في الفئة المتوسطة من المهنيين والفنيين والكتبة. مما يعني ان النساء ممثلات بشكل كبير في فئات التعليم والتمريض والمساعدة الادارية والسكرتاريا، لا كطبيبات ومديرات شركات ومديرات مدارس او مسؤولات في الوزارات.

ومع انه لم يجر انزال النساء الى اسفل الدرجات المهنية، الا ان هناك نموذجا واضحا من التمييز على اساس النوع الاجتماعي يتمثل في الاجور في اسواق العمل الوطني الزراعي وغير الزراعي. ولهذا التمييز في الاجور بعدان: قد يحصل الرجال والنساء على اجور متباينة مقابل العمل نفسه من ناحية، وقد يكون سلم الرواتب في القطاعات التي تتركز فيها النساء منخفضا، بغض النظر عن مستوى المهارة والتعليم المطلوب. ففي مسح اجري على ٣١٦ مؤسسة ومنشأة، وجدت دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ان مستوى معدل الاجر للموظفين الرجال في تشرين الاول ١٩٩٤، كان ٢٩٤ دينارا اردنيا (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون الاول ١٩٩٥). كما ان فرص الحصول على عمل كامل كانت اكبر بالنسبة للرجال العاملين باجر منها بالنسبة للنساء، حيث كان يتاح للرجال العمل بمعدل ١٦٣ ساعة شهريا، مقابل معدل ١٥٠ ساعة عمل شهريا بالنسبة للنساء.

جدول رقم (١٥) : الفرق في الاجور حسب الجنس والمكانة المهنية بين القوى العاملة الرسمية.

المهنة	معدل الاجر الشهري للنساء (بالدينار الاردني)	معدل الاجر الشهري للرجال (بالدينار الاردني)	فرق الاجور
المشرعون وموظفو الادارة العليا	٣٤٨	٥٧٥	٢٢٧
المهنيون المتخصصون	٢٨٢	٣٠٨	٢٦
الفنيون والمهنيون المساعدون	٢٣٠	٢٩٧	٦٧
الكتبة	٢٢٠	٢٧٠	٥٠
عمال الخدمات والباعة في الاسواق	٢١٣	٢٦١	٤٨
العاملون المهرة في الزراعة، وصيد الاسماك والحرف	١٦٣	٣٠٧	١٤٤
مشغلو الآلات ومجمعوها	١٨٣	٢٥١	٦٨
المهن الاولية (غير مهرة)	١٩٢	٢٠٦	١٤
المجموع	٢٦٤	٢٩٤	٣٠

المصدر : دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون الاول ١٩٩٥، ٢٧.

يظهر ان التمييز الاكبر في الاجور يسود في المهن الاكثر تميزا (المديرون وموظفو الادارة العليا)، حيث يصل معدل الفرق في الاجور بين الرجال والنساء الى ٢٢٧ دينارا اردنيا في الشهر، كذلك بين العمال المهرة (١٤٤ دينارا أردنيا). كما يتبين ان هناك قدرا اقل من التمييز في الاجور في المهن الاقل مهارة، ولكن اجور هذه المهن تمثل ادنى الاجور بالنسبة للرجال. ويتساوى الوضع ايضا نسبيا بين المهنيين (الاطباء، المحامون، والاساتذة. . الخ)، اما الزراعة فيتبين انها تمثل التمايز الثاني حجما في الاجور، حيث ان الرجال يحققون اجرا يساوي ضعف اجر النساء تقريبا. ويعود هذا الى حقيقة واقعة هي أن النساء في هذا القطاع، يعملن في الاساس بلا اجر بإعتبارهن أفراد عائلة. بينما نجد ان الرجال اما ان يكونوا عمالا في الزراعة الاسرائيلية او اصحاب ارض يعملون فيها لصالحهم.

ولا يبدو المعدل العام للفرق في الاجور بين الرجال والنساء كبيرا جدا، حيث يصل الى ٣٠ دينارا شهريا او ٣٦٠ دينارا سنويا، ومع ذلك فاذا حللنا الوضع من منظور مختلف، فان نماذج الفرق في الاجور تبين انه يدفع للنساء اجر بمعدلات الاجور التي يتقاضاها الرجال، ولكن على درجة مهنية او درجتين اقل من مستواهن الحقيقي. فاذا كانت مستويات اجور النساء منظمة وفق اقرب معدل لاجور الرجال في المهن المختلفة، فاننا نجد المرادفات التالية:

نساء مشرعات، مديرات شركات = مهنيون رجال

نساء مهنيات = كتبة رجال

نساء مهنيات مساعدات = مشغلو مشاريع وآلات

نساء كاتبات = مهن اولية للرجال (لا تحتاج الى مهارة).

او

حوانيت تقدم خدمات للذكور، وحوانيت في الاسواق = نساء مهنيات

رجال في الزراعة وصيد الاسماك = نساء مهنيات

مشغلو مصنع أو آلات - رجال = نساء مهنيات مساعدات

مهن أولية للرجال (لا تحتاج الى مهاره) = نساء عاملات في الحوانيت والاسواق

قياسا على المراكز المهنية التي تشغلها النساء وتتطلب على الاقل دورة تدريب بعد المرحلة الثانوية، فان مراكز الرجال المهنية المساوية لها في الاجر، هي مراكز تحتاج الى عمال مهرة أو غير مهرة. وفيما يتعلق بالمراكز المهنية التي تتطلب مهارة جزئية، او التي لا تتطلب مهارة، وتحتلها النساء، فان المعادل الوحيد الذي يمكن ان نجده هو أن النساء العاملات في الحوانيت والخدمات والاسواق، يحصلن على اجر اعلى بقليل من أجر الرجال في المهن الاولية. والعكس صحيح ايضا، اذ أن المهن التي يشغلها الرجال، ذات المهارة الجزئية، او التي لا تحتاج الى مهارة، تحقق اجرا مكافئا لاجور النساء في المهن التي تتطلب منهن تعليما بعد التخرج.

ويظهر في عدد من المهن التي تتركز فيها النساء، ان سلم الرواتب منخفض لكلا الجنسين، ففي الفئتين اللتين تتركز فيهما النساء العاملات، وهما الفنيون / المهنيون المساعدون و الكتبة، فان مستويات اجور

الرجال مشابهة لاجور العمال الرجال العاملين في الخدمات والحوانيت والسوق. والعمال الرجال العاملون في هذه الفئات يحصلون على اجور أقل مما يحصل عليه العاملين المهرة من الرجال في مجالات الزراعة والحرف والصيد. ومع انه قد يكون لهذه المهن مكانة اجتماعية اعلى، الا انها قد تكون اقتصاديا اقل قيمة لانها تعتبر "مهنا نسائية".

التعليم والحصول على فرص عمل

ما هي المتطلبات اللازمة للنساء كي يتمكن من الدخول الى سوق العمل الوطنية غير الزراعية؟ ان ٣٩٪ من النساء في القوى العاملة في الضفة الغربية و٥٧٪ في قطاع غزة، هن من الحاصلات على تعليم ما بعد المرحلة الثانوية، مما يوحي بأن هناك ارتباطا قويا بين التعليم العالي وامكانية النساء في الحصول على عمل رسمي. بينما يبدو انه لا يوجد ارتباط كهذا بين التحصيل العلمي وحصول الرجال على العمل. ان ١٧٪ فقط من الرجال المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية، و ٢٨٪ من امثالهم في قطاع غزة حاصلون على درجات تعليمية عالية بعد المرحلة الثانوية، اضافة الى ذلك فان توزيع الرجال في القوى العاملة على مستويات التعليم المختلفة متعادل.

جدول رقم (١٦) : العاملون من الرجال والنساء (قوى عاملة رسمية) حسب سنوات الدراسة التي انهوها

سنوات التعليم	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
بدون تعليم	٣ر٢	١٥ر٢	٣ر٧	٩ر٤
١-٦ سنوات (مستوى ابتدائي)	٢٣ر٣	١٧ر١	٢٣ر٦	٦ر٩
٧-٩ سنوات (مستوىاعدادي)	٢٩ر١	١٣ر٨	٢٠ر٣	٣ر٣
١٠-١٢ سنة (مستوى ثانوي)	٢٧ر٧	١٥ر٣	٢٤ر٥	٢٣ر٣
١٣ + سنة (مستوى ما بعد الثانوية)	١٧ر١	٣٨ر٦	٢٨ر٠	٥٧ر١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، أيار ١٩٩٥.

من المنطقي ان يؤدي انتشار النساء في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، الى ان النساء المنخرطات في القوى العاملة ذوات تعليم عال، وعلى ضوء العدد المحدود من القطاعات الاقتصادية المفتوحة امامهن، فان هذه المستويات الاعلى من التحصيل العلمي تعتبر في الحقيقة مؤشرا سلبيا. اذ ان تركيز النساء في قطاعات مختلفة من الاقتصاد وعزلهن عن مجالات اخرى، مسألة لا تخضع لاختيار النساء المهني. وكما أشرنا فيما سبق، فان تركيز النساء العاملات في قطاعات معينة، انما يعكس الطلب على عمالة النساء فيها، او يعكس على الاقل امكانية وصول النساء العاملات الى هذه القطاعات. وفي الوقت نفسه، فان غياب النساء عن قطاعات مختلفة، انما يعكس عدم امكانية وصولهن اليها. وفي هذا السياق، فان

التحصيل العلمي بعد المرحلة الثانوية، هو في الحقيقة متطلب رئيس يزيد بشكل جوهري من فرص النساء في الحصول على عمل. وباعتباره كذلك، فان النساء الكثيرات اللواتي يواجهن عقبات في الحصول على تعليم عال، يواجهن ايضا عقبات اكبر في الحصول على عمل مأجور، وخاصة مقارنة بنظرائهن من الرجال ذوي التحصيل العلمي في مجالات مختلفة.

ولا يعتبر التحصيل العلمي العالي بحال، ضمانة لدخول النساء مجال العمل. فالقطاعات المهنية القليلة التي تشغل نساء (والتي تتطلب كفاءات علمية عالية نسبيا)، غير قادرة على استيعاب اعداد النساء الباحثات عن عمل، فاغلبية النساء المسجلات عاطلات عن العمل (٣ر٦٢٪)، انهين ١٣ سنة او اكثر من الدراسة، قياسا بنسبة ٣ر١٩٪ فقط من الرجال العاطلين عن العمل، (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون الثاني ١٩٩٧، ٩٦). قد تكون هؤلاء النسوة خريجات جديدات، ومن المحتمل ان يخرجن خارج القوى العاملة بعد مدة معينة من عدم حصولهن على عمل، وذلك لتحل محلهن السنة التالية خريجات جديدات يدخلن في مسار البحث عن عمل.

اما النموذج الاخر من التحصيل العلمي بين النساء في القوى العاملة، فانه يطرح مسألة تشير الى ان المشاركة في القوى العاملة، تؤثر سلبا على تعليم النساء. ففي الضفة الغربية، نجد ان مستوى تعليم ٣١٪ من النساء العاملات، يتراوح ما بين عدم التعليم والمستوى الابتدائي من التعليم، بينما نجد ان نسبة النساء من هذه الفئة في قطاع غزة لا تتجاوز ١٥٪. وتعمل هؤلاء النسوة في الزراعة، حيث ان العائلة هي التي تقرر مشاركة النساء في هذا المجال كما ذكرنا سابقا. وبالتالي، فان حاجة العائلات الى عمل النساء في الزراعة، يؤدي الى اضعاف تحصيل النساء التعليمي، وهكذا نرى ان الزراعة ليست مجالا تجد فيه النساء ذوات المستويات التعليمية المنخفضة عملا، بل على العكس من ذلك، اذ ان تشغيل النساء في هذا المجال، يؤدي الى انخفاض تحصيلهن العلمي.

الاقتصاد غير الرسمي

أظهرت نتائج المسح الذي أجرته فافو/ فالكوت سنة ١٩٩٣ بأن النساء شكلن ٦٠،٦ ٪ من مجموع العاملين في قطاع العمل غير الرسمي في قطاع غزة، و ٥٥،٦ ٪ في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية [٢٩]. أي أن المسح توصل إلى أنه بالإجمال تشكل النساء اكثر من نصف مجموع العاملين في القطاع غير الرسمي في فلسطين. ورغم أنه ينبغي استخدام هذه البيانات بحذر كما ذكرنا سابقا، الا أن هذه النتائج توحي بأن الوضع السائد من حيث هيمنة النساء على القطاع غير الرسمي، إنما يشبه الوضع في دول نامية أخرى.

استحدث المنظرون الاقتصاديون مفهوم الاقتصاد غير الرسمي في الستينيات، في محاولة لتفسير كيف أصبحت قطاعات التصنيع المدني غير قادرة على استيعاب فائض العمالة الناجم عن انماط هجرة الريف إلى المدينة في العالم الثالث. ولقد أدت زيادة العمالة إلى تفشي أنماط من البطالة الجزئية التي دفعت بالمهاجرين الفقراء، إلى الاعتماد على استراتيجيات البقاء الاقتصادية المستندة إلى القيام بنشاطات الكفاف المدنية مثل تجارة الشارع وتقديم الخدمات الشخصية. (ماكيوان سكوت ١٩٩٤، ١٦). ولقد كان أحد الافتراضات الأساسية لمحللي القطاع غير الرسمي أن الطبيعة المجزأة أو الاستبعادية لاسواق العمل الرسمية، تؤدي بالعمال المهمشين أو العاملين جزئيا الى ممارسة استراتيجيات التشغيل الذاتي. ولقد ميز الاقتصاديون على وجه العموم بين أسواق العمل الرسمية وغير الرسمية باتباع الخصائص المميزة التالية:

[٢٩] تم احتساب هذه النسب باعتماد الاحصائيات التي وردت في اوفنسون ١٩٩٤، ٦٢.

أسواق العمل الرسمي: وتمثل مشاريع كبيرة عمادها العمل بأجر أو راتب، وقوى عاملة تتميز بمستويات تكنولوجية ومهارات أعلى. ويتطلب الدخول إلى هذه الاسواق شهادات تعليم ومهارة وعضوية في النقابات. والعمل هنا محمي بتشريع يضمن حدا أدني للأجور وامنا وظيفيا. أما إحدى النتائج الناجمة عن الوضع القانوني لمثل هذه المشاريع، فهي الضرائب التي تفرض عليها.

أسواق العمل غير الرسمي: وتمثل مشاريع صغيرة (غالبا ما تكون خارج نطاق سلطات الضريبة)، ويعمل العمال فيها على اساس انها مشاريع خاصة بهم، او انهم مساعدون من أفراد العائلة لا يتقاضون اجرا أو انهم متدربون أو خدم. ويكون المستوى التكنولوجي منخفضا أو غير موجود أصلا. وهذه السوق لا تتطلب شهادات تعليمية أو خبرة أو عضوية نقابة. أما مستوى رأس المال الموظف فيكون منخفضا ويكون الدخل منخفضا أيضا. ولا يوجد تشريع حماية ولا استقرار وأمن وظيفيان (ماكيوان سكوت ١٩٩٤، ١٧).

وقد اتبع كثير من الاقتصاديين نقطة حد فاصلة للتمييز ما بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، تعتمد على حجم العمل، معرفين القطاع غير الرسمي على انه يمثل المشاريع التي تشغل اقل من خمسة عمال (ماكيوان سكوت ١٩٩٤، ٤٨). ولو استخدم هذا التصنيف في فلسطين، لكان نصيب ٨٧ ٪ من مجموع المنشآت التي أوردتها قائمة تعداد المنشآت (المجال الوطني غير الزراعي) ضمن القطاع "غير الرسمي" (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، آب ١٩٩٥، ٢١). ويشير هذا إلى الطبيعة المشوهة لتطور المشاريع في فلسطين، بسبب التقييدات الصارمة التي فرضت على المشاريع في فلسطين في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وبموجب مثل هذه التعريفات الدولية، فان معظم المشاريع الفلسطينية تعتبر غير رسمية، ولذلك فان التعريف المستخدم هنا يتعلق بنشاطات تقع خارج تعداد المنشآت، وهي في الغالب نشاطات تتم في البيوت والشوارع، وجميعها دون استثناء تقريبا تشغل أفراد العائلة [٣٠]. وببساطة فان هذا غالبا ما يعني مشاريع غير مسجلة.

وخلال العقد الماضي، بحث عدد من الدراسات في الطرق المعينة التي تنشط فيها أدوار النوع الاجتماعي، وفي الافتراضات القائمة حوله بغرض التأثير على توزيع النساء في القطاع غير الرسمي، وكذلك على نشاطات معينة داخله (ماكيوان سكوت ١٩٩٤، ٢٩). وقد توصلت الأدبيات العالمية الى نتيجتين أساسيتين هما: التركيز غير المتناسب للنساء في القطاع غير الرسمي، وأنه يغلب على نشاطاتهن غير الرسمية أنها مكملة لادوارهن البيتية.

ومن المثير للسخرية، أن الدراسات القليلة التي استهدفت القطاع غير الرسمي في الضفة الغربية وقطاع غزة تركزت بشكل تام على النساء، مستنتجة انه لا تتوفر بيانات حول العاملين من الرجال في هذا القطاع. ومن الأمثلة على مجالات العمل غير الرسمي بالنسبة للنساء الفلسطينيات والتي جرى توثيقها، هي البيع المتجول والعمل في البيوت على تصنيع الأغذية الجاهزة وقص وتصفيف الشعر، والعمل بالقطعة في خياطة الملابس لحساب متعهدين من الباطن. يعرض الجدول التالي بيانات حول أربعة نشاطات من العمل غير الرسمي مأخوذة من عدد من الدراسات الجزئية مما يبين خصائصها الديمغرافية.

---

[٣٠] قد يشمل هذا التعريف العملي عمال البيوت الذين يعملون لحساب متعهدين من الباطن، ولكنه لا يشمل ورشات التعاقد من الباطن نفسها

جدول رقم (١٧) : النساء في الاقتصاد غير الرسمي

الخصائص الديمغرافية المعيارية	بائعات متجولات (غزة)	منظفات خضار في البيوت (منطقة نابلس)	خياطات في البيوت (منطقة رام الله)	قص شعر في البيوت (منطقة نابلس)
العمر	٤٠ +	٤٠ +	٢٠- ٣٠ البعض فوق الأربعين	٢٠-٢٩/ ٣٠-٣٩
التعليم	دون تعليم	٤ سنوات	٦ سنوات	٦ سنوات
الحالة الاجتماعية	متزوجات/ أرامل	متزوجات	متزوجات	متزوجات
نوع العائلة	زوجان مع أطفال/ المرأة هي معيلة الأسرة	زوجان مع أطفال	زوجان مع أطفال	زوجان مع أطفال
حجم العائلة	تتراوح من ٣-١٨ فردا	٥-١٠ (أفراد بمعدل ٧،٤)	٥-١٠ أفراد	٣-١٢ فردا
مكان الإقامة	مخيم	مدينة	مدينة/ قرية/ مخيم	مدينة/ قرية

المصدر: البيانات المذكورة مستقاة من دراسات عديدة وردت في الاصدار التالي لشؤون المرأة/ نابلس وآخرون، ١٩٩٤.
Self-Employed Women in the Informal Economy of the Occupied Palestinian Territories

أما أكثر العوامل الديمغرافية اهمية والمشتركة بين النساء في هذه الأنشطة الأربعة عاملان، هما كبر سنهن مقارنة بأعمار النساء العاملات في المجال الوطني غير الزراعي، وكذلك هيمنة وجود النساء المتزوجات اللواتي لديهن أطفال. وتؤيد هذه النتائج نتائج المسح الذي أجرته فالكوث سنة ١٩٩٣، والذي توصل أيضا إلى أن أغلبية النساء المشاركات في نشاط القطاع غير الرسمي هن من فئات متوسطة العمر أو اكبر من ذلك (اوفينسون ١٩٩٤، ٧٩، ٨٢). ومع ذلك فان هناك مجموعتين من الأعمار غالبتان في الدراسات الجزئية. المجموعة الأولى هي من نساء فوق سن الأربعين يعملن بائعات متجولات ويقمن بتنظيف الخضار للتجار في بيوتهن، والمجموعة الأخرى تضم نساء في العشرينات والثلاثينات من اعمارهن، يعملن في بيوتهن في مجالي قص الشعر والخياطة اللذين يحتاجان إلى مهارة اكبر.

أما مستويات التحصيل العلمي فهي منخفضة بين النساء في القطاع غير الرسمي بالمقارنة مع القطاع الرسمي، إذ تتراوح ما بين انعدام الدراسة في صفوف البائعات المتجولات والعاملات في تنظيف المواد الغذائية، وما بين إنهاء الدراسة الثانوية بين اللواتي يعملن في قص الشعر والخياطة في البيوت. ونلاحظ أن النساء في هذه الأنشطة الأربعة المذكورة في الجدول لم يحصلن في الغالب على اكثر من ست سنوات من التعليم. إن المستويات التعليمية المنخفضة للعاملات غير الرسميات هو أمر في غاية من الأهمية، على ضوء أن التحصيل العلمي العالي هو أحد المتطلبات الضرورية لدخول النساء إلى معظم مجالات العمل الوطني غير الزراعي. ومن المهم أن نلاحظ أن النساء في قطاعات العمل غير الرسمية الأكثر مهارة (كالخياطة وتصفيف الشعر)، هن في اغلب ألاحيان خريجات دورات تدريبية توفرها جمعيات خيرية.

إلى جانب التحصيل العلمي المنخفض نسبيا، فان القاسم المشترك الأكبر بين النساء في القطاع غير الرسمي هو أنهن متزوجات ولديهن أطفال. ولم يكن سوى بين البائعات المتجولات عدد رئيس من ربات الأسر المعيشية. أما في كل النشاطات الأخرى، فقد عملت النساء لدعم دخل أزواجهن. وذكرت الكثيرات من العاملات البيتيات بأن ذلك سمح لهن بتحقيق دخل، والقيام في الوقت نفسه برعاية أطفالهن ومسؤوليات اعمال البيت. وبوصفه كذلك، فان القطاع غير الرسمي يوفر مرونة بالنسبة لنساء كثيرات وخاصة عندما يكون لديهن أطفال. ويبين وضع الخياطات البيتيات هذه العلاقة. وتقول كثيرات منهن، ومعظمهن في العشرينات من أعمارهن، بأنهن انتقلن من العمل في ورشات التعاقد من الباطن للخياطة، الى العمل في بيوتهن بعد الزواج.

كما قد يكون القطاع غير الرسمي بديلا بالنسبة للنساء ذوات المهارات الأفضل (مثل العاملات في تصفيف الشعر والخياطة)، عندما تغلق في وجوههن أبواب العمل الرسمي أو عندما يعرضهن هذا العمل إلى استغلال كبير. فقد ذكرت عاملات كثيرات يعملن في قص وتصفيف الشعر، بأنهن لم يكن قادرات على أيجاد عمل في الصالونات، أو أنهن تركن العمل في الصالونات لان ظروف العمل كانت بائسة إلى حد كبير. وقد اوردت أغلبية الخياطات مسألتي الأجور البائسة والاستغلال على انهما السبب في تركهن العمل في ورشات الخياطة وتفضيلهن العمل في بيوتهن. واخيرا، فإذا ما نظرنا الى أعمار النساء العاملات في البيع المتجول، وتنظيف الخضار (سن ٤٠ وما فوق)، فإنه يبدو أن القطاع غير الرسمي قد يلعب أيضا دورا في توفير فرص اخرى للنساء، أي خيار "المهنة الثانية"، عندما يصبحن في فئة العمر ما بعد إنجاب الأطفال، فحين يبلغ الأطفال سنا معينة يقدم القطاع غير الرسمي للنساء إحدى الفرص القليلة للعودة إلى سوق العمل.

ويتميز عمل النساء في القطاع غير الرسمي (بغض النظر عن النشاط) بعدم الاستقرار والأجور المنخفضة جدا. فقد تذمرت النساء في النشاطات الأربعة التي يغطيها هذا الجزء، من الطبيعة الموسمية والشاذة لعملهن. فاللواتي اعتمدن على التجار والمقاولين الوسطاء/ من الباطن (كالخياطات ومنظفات الخضار اللواتي يعملن في البيوت)، إنما عملن عندما كانت هناك طلبيات يقمن بتلبيتها. أما البائعات المتجولات ومصففات الشعر فقد وقعن تحت رحمة الأسواق. وأولئك اللواتي كن يبعن ملابس نسائية وملابس أطفال عملن جيدا في مواسم الأعياد (كعيد الأضحى وعيد الفطر). أما مصففات الشعر فقد اعتمدن على مواسم الزواج.

وكان معدل دخل البائعات المتجولات في قطاع غزة سنة ١٩٩٤ من ٢٠-٥٠ شاقلا يوميا حسب ما لديهن من بضاعة، وبذلك يتراوح معدل دخلهن الشهري ما بين ٥٠٠-١٢٥٠ شاقلا (بمعدل ١٦٠-٣٠٠ دولار، بسعر صرف الدولار لسنة ١٩٩٤). وبالمثل أيضا تراوح الدخل الشهري للخياطات العاملات في البيوت ما بين ٥٠٠-١٢٠٠ شاقل. ولم تتوفر معلومات حول دخل مصففات الشعر ومنظفات الخضار رغم ادعاء الكثيرات من مصففات الشعر بأنهن لم يحققن دخلا مهما إلا في موسم الزواج في الصيف.

البطالة بين النساء

كانت نسب البطالة بين النساء سنة ١٩٩٣ أعلى منها بين الرجال في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغت نسبة الاناث في ذلك الوقت ١٨ ٪ في قطاع غزة و٢١ ٪ في الضفة الغربية، وبالمقابل بلغت نسبة الرجال ١٢ ٪ في غزة و ٣ ٪ في الضفة الغربية (اوفينسون ١٩٩٤، ٣٠). وبعد ثلاث سنوات أي في أواسط ١٩٩٦، أصبحت نسبة البطالة بين الرجال وبين النساء متشابهة إذ بلغت ٢١.٩ ٪ بين الرجال مقابل ٢١.٤ ٪ بين

النساء (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، كانون الثاني ١٩٩٧، ٥١) [٣١]. وفي الاساس يعود سبب تضاعف نسبة البطالة بين الرجال فيما بين هاتين الفترتين، إلى فقد فرصة العمل في إسرائيل بسبب الإغلاق. وبالمقابل، فإن البطالة بين النساء ظلت عالية باستمرار بغض النظر عن الإغلاق، مما يشير إلى أن البطالة بين النساء (بخلاف الرجال)، هي نتاج مشكلة بنيوية قائمة منذ زمن في أسواق العمل المتوفرة للنساء.

وحيث أن المسوحات المعيارية لقوة العمل تعتبر الأفراد " عاطلين عن العمل" في حالة واحدة فقط، وهي إذا ما ادعوا بأنهم قاموا بالبحث النشط عن عمل في الأسبوع الذي سبق إجراء المقابلة معهم لغرض المسح، فإن هذه النسب إنما تمثل فقط أولئك الذين لم يفقدوا الأمل بعد في أيجاد عمل. معظم العاطلات عن العمل في المسوحات التي جرت سنة ١٩٩٢ و ١٩٩٦ كن قد انهين ١٣ سنة من الدراسة أو اكثر، بخلاف نظرائهن من الرجال، حيث كانت هذه المجموعة ذات التعليم العالي من الرجال هي الأقل بطالة. ومع ذلك، فإن العمر هو القاسم المشترك في البطالة بين النساء وبين الرجال، إذ إن نصف العاطلين والعاطلات عن العمل هم في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة [٣٢]. ويوحي ذلك بأن النساء الخريجات حديثا على الأغلب غير قادرات على أيجاد عمل للمرة الأولى لا انهن فاقدات لفرص العمل. وربما كان هذا هو الوضع أيضا بالنسبة للرجال، إلا أن الفرق كما يبدو يكمن في امكانية تغلب الرجال على العقبات الأساسية، بينما لا تستطيع الكثير من النساء ذلك، وبالتالي فإنهن يتخلين عن المحاولة. لقد وثقت أرقام دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لفترات ١٩٩٥-١٩٩٦ إحدى دورات التحاق النساء بالقوى العاملة وخروجهن منها. ويبين الجدول التالي العلاقة بين الالتحاق بالقوى العاملة وبين الانفصال عنها والبطالة، في مسوحات العمل الثلاثة الأولى التي أجرتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

[٣١] تم التوصل الى ارقام مماثلة في ربيع عام ١٩٩٦، منها ان كانت نسبة البطالة بين الذكور ٩ر٢١ ٪ مقارنة بنسبة ٤، ٢١ ٪ بين الاناث (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، آب ١٩٩٦، ٥٣).

[٣٢] وجدنا في الفئة العمرية ١٥-٢٤ ان ٤٨٪ من الذكور في الضفة الغربية عاطلين عن العمل وفي المقابل كانت النسبة في قطاع غزة ٤ر٤٤٪. كما وجدنا ايضا ان ٥٧٪ من الاناث في الضفة الغربية و٥١٪ منهن في قطاع غزة من العاطلات عن العمل في نفس الفئة العمرية، ١٥-٢٤ سنة. استندت هذه النسب الى حسابات جديدة للاحصائيات التي توصلت اليها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، آب ١٩٩٦، ٥٤.

جدول رقم (١٨) الانضمام إلى قوة العمل، الخروج منها والبطالة.

	دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية رقم ١ تموز ١٩٩٥		دائرة الإحصاء الإحصاء المركزية الفلسطينية رقم ٢ نيسان/ آيار ١٩٩٦		دائرة الإحصاء الإحصاء المركزية الفلسطينية رقم ٣ تموز/ تشرين الأول ١٩٩٦	
	العدد المطلق	النسبة	العدد المطلق	النسبة	العدد المطلق	النسبة
مشاركة الرجال في قوة العمل	٤١١٥٦٥	٦٩ر٥٨ ٪	٤٤٤٦٢٤	٧٢ر٨٧ ٪	٤٥٠٧٠٩	٧٢ر٧٠ ٪
البطالة بين الرجال	٨٠١٥٣	١٩ر٤٨ ٪	١٣٧٦٠١	٣٠ر٩٥ ٪	١٠٣٤٥٢	٢٢ر٩٥ ٪
مشاركة النساء في قوة العمل	٦٩٠٥٦	١١ر٤٦ ٪	٨٠٠٥١	١٢ر٩٢ ٪	٧٤٤٨٢	١١ر٨٥ ٪
البطالة بين النساء	١٢٨٧٧	١٨ر٦٥ ٪	١٩١٨١	٢٣ر٩٦ ٪	١٨١٤٤	٢٤ر٣٦ ٪

المصدر: مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة ١ نيسان ١٩٩٧، ٣٠.

تظهر الفترة الثانية من الدراسة بأن أعدادا كبيرة من الرجال والنساء التحقوا بالقوى العاملة في نيسان وآيار من عام ١٩٩٦. وقد ازدادت قوة العمل من الذكور بحوالي ٣٣٠٠٠ في فترة تقل عن السنة (تموز ١٩٩٥ وحتى نيسان/ أيار ١٩٩٦). ومع ذلك جرى تسجيل أعداد كبيرة من الرجال والنساء على أنهم عاطلون عن العمل، مما يوحي بأن الكثيرين منهم كانوا قد التحقوا بسوق العمل لاول مرة مباشرة بعد تركهم الدراسة، أو أنهم كانوا يتوقعون البحث عن عمل في الأسابيع القادمة.

وبعد مدة شهرين إلى أربعة أشهر، وفي اثناء فترة الدراسة الثالثة، كانت ٥٥٦٩ امرأة قد انفصلن تماما عن القوى العاملة، بينما استمرت القوى العاملة من الذكور بالازدياد، بواقع ٦٠٠٠ شخص اضافي. وفي هذه الفترة الثالثة، رغم ازدياد التحاق الرجال بالقوى العاملة انخفضت البطالة بين الرجال بشكل حاد من ٣٠،٩٪ في نيسان/ أيار ١٩٩٦ إلى ٢٢،٩ ٪ في الفترة ما بين تموز وحتى آخر تشرين الأول ١٩٩٦ عندما كان هنالك تدفق هائل من الملتحقين الجدد. ومما له دلالته، أن نسب البطالة بين النساء ظلت ثابتة، اي بنسبة ٢٣،٩ ٪ في الفترة التي التحقت فيها ١١٠٠٠ امرأة جديدة بقوة العمل، وبنسبة ٢٤،٣ ٪ في الفترة الأخيرة التي تم توثيقها، وذلك عندما خرجت ٥٥٠٠ امرأة من القوى العاملة. وهكذا نرى أن أسواق العمل المختلفة كانت قادرة على استيعاب نسبة أكبر بكثير من الرجال الملتحقين بالقوى العاملة قياسا بالملتحقات من النساء في الفترة نفسها. ويعود الفرق بالأساس إلى قدرة الرجال على الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلية التي فتحت أمامهم في هذه الفترة الأخيرة، كما يعود ذلك أيضا ولكن بدرجة أقل، إلى التوظيف في قطاعات السلطة الوطنية الفلسطينية المختلفة. وبالمقارنة كان التحاق النساء بالقوى العاملة يقتصر على المنافسة على الوظائف المتوفرة في القطاعات الاقتصادية التي يسود التركيز فيها حسب النوع الاجتماعي، وهي قطاعات لم تشهد ازديادا ملموسا في الطلب على العمالة خلال هذه الفترة.

ومع ذلك، فانه في حالة عدم عثورالنساء الشابات على العمل المأجور يتوفر لهن (بخلاف الرجال) بديل ألا وهو الزواج. وبالتالي فإن الإحتمال الأكبر أن ما جرى مع النساء اللواتي خرجن من القوى العاملة النسائية وبلغ عددهن ٥٥٠٠ امرأة، هو أن الكثيرات منهن، وبترتيب من عائلاتهن، قد تزوجن بعد فترة من البطالة.

وعلى ضوء ما نعرفه من الخصائص الديمغرافية للمنخرطات في القوى العاملة النسائية، فإنه من غير المحتمل على الأغلب، أن يعدن للالتحاق بالقوى العاملة مرة أخرى.

القوى العاملة النسائية والخصوبة

تبين أن مصدر الكثير من البطالة النسائية هو مصدر بنيوي، أي أنه يعود إلى فرص العمل المحدودة المتوفرة للنساء. غير إن البطالة تغطي فقط الرجال والنساء المحسوبين أفرادا من القوى العاملة، ونرى أن نسبة النساء تظل متدنية جدا إذ لم تتجاوز ١١٪ في سنة ١٩٩٦. ولا تعتبر نسبة ٨٩ ٪ من النساء خارج القوى العاملة عاطلات عن العمل، بل تعتبر هذه النسبة ببساطة بانها تمثل نساء يقمن بنشاطات تحول دون التحاقهن بالقوى العاملة، مثل العمل المنزلي والدراسة. وليس من الغريب أن يكون "العمل المنزلي" هو السبب الاكبر الذي تقدمه النساء لعدم انضمامهن إلى القوى العاملة.

ولعل أحد الافتراضات التي تطرحها الادبيات حول مشاركة النساء في القوى العاملة في فلسطين، هو أن هناك ارتباطا بين السلوك الإنجابي والمشاركة في القوى العاملة. ويطرح في هذا الخصوص أن صغر عمر النساء عند الزواج، وإنجابهن الكثير يحولان دون انضمامهن إلى القوى العاملة. ومع أن هناك ارتباطا واضحا بين الاثنين، إلا أن هذه العلاقة بطبيعتها علاقة عرضية مما يزيد الامر تعقيدا.

ويمكن أن نجد الأدلة على ذلك في نتائج المسح الديمغرافي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، لا في الدراسات التي أجرتها على القوى العاملة. ففي المسح الذي اجري على الخصوبة سئلت النساء اللواتي "تزوجن"، فيما إذا كن يعملن أم لا، ورغم أن هذه التصنيفات الوصفية ليست دقيقة جدا كإطار مسح القوى العاملة (LFS)، إلا أنها مفيدة عند فحص كيفية تأثير العمل على الخصوبة. ومع أنه تم التوصل إلى أن النسبة الإجمالية للخصوبة لكل "ربات البيوت" هي ٧،٣ إلا أن النسبة الإجمالية للخصوبة بين "النساء العاملات" كانت أقل من ذلك بكثير، إذ بلغت ٢،٨٥ [٢٣]. ولا يمكن أن يعود ذلك إلى أن الكثير من النساء العاملات حصلن على تعليم عال. فقد بلغت النسبة الإجمالية للخصوبة بين النساء اللواتي انهين ١٣ سنة من التعليم أو أكثر، (بغض النظر عما إذا كن يعملن أم لا) ٤،٧٢ - وهي نسبة أقل من النسبة الإجمالية بين ربات البيوت ولكنها أعلى من تلك بين النساء العاملات.

وهكذا يتضح إحصائيا بأن نسبة الخصوبة لدى النساء المتزوجات في القوى العاملة، أدنى منها بين النساء المتزوجات غير العاملات، وأن ذلك مرتبط بطريقة او باخرى بكونهن نساء عاملات. وفي الوقت نفسه، فإن الميزة الأخرى المهمة للنساء العاملات، هي وجود نسبة عالية بينهن من غير المتزوجات قياسا بالعاملين من الرجال. ففي الضفة الغربية نجد أن ٤٠،٧ ٪ من النساء في القوى العاملة "لم يتزوجن" ابدا، مقارنة بنسبة ٣٢،٤ ٪ من الرجال في القوى العاملة. وفي قطاع غزة، تبلغ نسبة النساء في القوى العاملة اللواتي "لم يتزوجن أبدا" ٣٥،٩ ٪، مقارنة بنسبة ٢٥،١ ٪ من الرجال في القوى العاملة، (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان / أيار ١٩٩٦، ٦٠). إلى جانب ذلك فإن هناك عددا كبيرا من النساء في كلتا المنطقتين أرامل أو مطلقات أو منفصلات عن أزواجهن، إذ تبلغ النسبة ٩،١ ٪ من النساء مقارنة بنسبة لا تتجاوز ٠،٧٪ من الرجال. وبالتالي فإنه من الأكثر احتمالا على وجه العموم، أن يكون الرجال في القوى العاملة

[٢٣] استندت هذه النسب الى حسابات جديدة للاحصائيات التي توصلت اليها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية في تقرير لم ينشر. *المسح الديمغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة* (تقرير اولي، اذار ١٩٩٦) مع شكري للدكتور مروان الخواجه لقيامه بتزويدي بهذه البيانات.

متزوجين (٦٩ ٪)، مقارنة بنسبة المتزوجات (٥١،٣ ٪)، بين النساء في القوى العاملة. والنسب في غزة (٧٤،٣٪ بين الرجال مقارنة بنسبة ٥٥،٤ ٪ بين النساء)، هي أعلى منها في الضفة الغربية (٦٦،٩ ٪ بين الرجال، مقابل ٥٠،١ ٪ بين النساء)، (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان آيار ١٩٩٦، ٦٠).

كما انه من الأكثر احتمالا أيضا، بأن تظل النساء العزباوات في القوى العاملة دون زواج مقارنة بنظرائهن من الرجال. إن ٨٠ ٪ من الرجال غير المتزوجين في القوى العاملة هم من الفئات العمرية الأصغر (١٥ إلى ٢٤سنة)، بينما نجد أن عددا كبيرا من النساء غير المتزوجات في القوى العاملة فوق سن ٢٥ سنة (٦٣ ٪). وإذا ما نظرنا الى معدل العمر الحالي عند الزواج، فإنه من المحتمل أن تظل الكثيرات من هؤلاء النساء دون زواج.

وبالتالي يبدو من جهة بأن أسواق العمل الرسمية النسائية تفضل النساء غير المتزوجات، أو على الأقل ان هذه الاسواق لا توفر البنية التحتية لتسهل على النساء المتزوجات العاملات ان يعملن وينجبن اطفالا. ومن جهة أخرى فإن نسب الخصوبة منخفضة حقيقة بين النساء العاملات مقارنة بنسب الخصوبة لدى المنضمات إلى القوى العاملة. ويبدو أن العلاقة بين العمل والخصوبة تتمثل في انه عندما لا تلتحق النساء بالعمل المأجور، (سواء أكان ذلك باختيارهن أو لعدم تمكنهن من ذلك)، فإن مستويات الخصوبة تكون أعلى. وربما كانت لذلك أسباب عديدة، منها أن الأمومة تصبح دورهن الأول وهويتهن، وأن الوقت لديهن يكون أكثر مرونة، بحيث يمكن أن يصرف على تربية الأطفال. . الخ، وكذلك فإنه من المحتمل أن تكون نسب الخصوبة المنخفضة عائدة إلى عوامل عديدة أيضا. ففي الجانب السلبي نجد أن عدم المرونة في ساعات العمل وعدم توفر أنظمة دعم مناسبة، ربما جعلت تكلفة إنجاب وتربية الأطفال عالية جدا، وفي الجانب الايجابي، فربما كانت للعاملات سلطة اكبر في صنع القرار في العائلة، مما يسمح لهن باختيار الحد من الإنجاب. على كل حال فإنه من الواضح أن ازدياد إمكانية الحصول على عمل يلعب دورا في خفض نسبة الخصوبة العالية في المجتمع الفلسطيني.

استنتاجات وتوصيات أولية

ان أحدى الاستنتاجات الجوهرية لهذه الدراسة تشير الى ان عدد النساء النشيطات اقتصاديا في فلسطين هو اكبر من أن تتمكن مقاييس قوة العمل المعيارية أن تبينه. ومع ذلك فإن النسب المتدنية لمشاركة النساء الفلسطينيات في قوة العمل الرسمية، إنما تؤكد بأن التوجه السائد يقضي بعزل النساء في قطاعات مهمشة من الاقتصاد (المجالات غير الرسمية والبيتية). ويعود هذا المستوى المنخفض من المشاركة في انشطة العمل الرسمي في الأساس، إلى القيود البنيوية للاقتصاد اكثر من كونه عائدا إلى موانع أيديولوجية أو ثقافية. وان أسواق العمل الفلسطينية منقسمة الى حد بعيد وفق النوع الاجتماعي، وتقدم للنساء إمكانية الوصول إلى عدد محدود جدا من القطاعات. وهذه القطاعات القليلة تقع في المجالات غير النامية من الاقتصاد، وهي غير قادرة على استيعاب ملتحقات جديدات بسوق العمل، مما أدى إلى ثبات نسبة عالية من البطالة بين النساء في السنوات الخمس الأخيرة. إضافة إلى ذلك، يبدو أن قطاعات أسواق العمل الرسمي المتوفرة أمام النساء تتضاءل فعليا- حيث تجري تنحية النساء عن مجالات تصنيع كانت تتركز فيها النساء العاملات ذات يوم، وذلك كلما ازداد تأثر الرجال بفقدان فرص العمل في اسرائيل.

كما ان غلبة التعليم العالي بين النساء العاملات في قوة العمل الرسمية هي مؤشر سلبي، يعكس فرص العمل المحدودة أمام النساء خارج قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني غير الزراعي. ويمكن أن نجد النساء

ذوات الكفاءات التعليمية المنخفضة منخرطات في الزراعة، شريطة أن تمتلك عائلاتهن أرضا زراعية، وعادة ما يكون عملهن هذا غير مدفوع الأجر. أما النساء اللواتي يسعين للحصول على عمل مدفوع الأجر، واللواتي حصلن على مستوى تعليمي متدن ولديهن خبرة في مجالات غير زراعية، فيجدن أنفسهن مضطرات للالتحاق بقطاع العمل غير الرسمي. وقطاع العمل غير الرسمي هذا هو سوق العمل الفلسطينية وهي السوق الوحيدة التي تبدو تحت هيمنة النساء، مما يؤكد هامشيتها القصوى من ناحية الدخل والمكانة والأمن الوظيفي.

أما العمل المأجور في إسرائيل الذي يعتبر مهما جدا في استيعاب أجزاء واسعة من القوى العاملة من الرجال، (وخاصة ذوي الكفاءات التعليمية المنخفضة)، فلا يوفر سوى فرص عمل قليلة للنساء. كما ان النساء العاملات في إسرائيل يتركزن في القطاع الأقل أجرا والأقل استقرارا ألا وهو قطاع الزراعة. وبالمقارنة نجد أن الرجال يتركزون في قطاع البناء والخدمات. ومع أن غياب النساء عن العمل في إسرائيل قد يرجع إلى عوامل أيديولوجية (إذ تمنعه القواعد الاجتماعية)، فإن حقيقة وجود أعداد كبيرة من النساء العاملات في إسرائيل في السبعينيات واوائل الثمانينيات جاء ايضا في وقت كانت تتواجد فيه النساء في قطاعات أخرى من الاقتصاد الإسرائيلي (الخدمات والتصنيع).

وتعاني النساء من تمييز في الأجور في أسواق العمل جميعها. إذ إن هناك فروقا ظاهرة بين أجور الرجال والنساء، الذين يقومون بالعمل نفسه على كل المستويات وفي كل قطاعات العمل. كما أن هناك ما يؤكد أن المهن التي تتركز فيها النساء (كالتعليم)، تقوم بتخفيض مستويات الأجور للرجال العاملين فيها. ويبدو أن فكرة " أجر العائلة التي تفترض أن أجور النساء ما هي الا مكملة للأجور التي يتقاضاها المعيلون الرجال، إنما هي افتراض شائع يقلل من أجور النساء في الاقتصاد كله، كما يظهر ذلك أيضا في السياسات التي تستثني الموظفات من التأمين الصحي والإعانات العائلية. كما أن مشاركة النساء في نقابات العمال منخفضة إذ تقدر بأنها لا تتجاوز ٨ ٪ من مجمل العضوية.

وهناك حقيقة تماثل في أهميتها التمييز في الأجور، ألا وهي أن النساء في كثير من قطاعات الاقتصاد يعملن في ظروف بائسة جدا وغير منصفة. ونجد الدليل على ذلك بشكل خاص بين النساء العاملات في قطاعي التصنيع والخدمات ذات المستوى المتدني. ففي بعض الحالات يبدو وكأن النساء يفضلن القطاع غير الرسمي لما يتصف به من عدم استقرار، على العمل في الورش بسبب مستوى الاستغلال فيها.

وهناك ايضا ادلة واضحة على الارتباط ما بين عمل النساء ونسبة الخصوبة المتدنية. قد تكون العوامل المسببة إيجابية، (بمعنى أن يكون للنساء سلطة أوسع في اتخاذ القرار في العائلة، وأن يخترن الحد من إنجابهن) وقد تكون هذه العوامل سلبية (بمعنى أن العمل لا يوفر دعما كافيا للأمهات العاملات، فيما يتعلق بالإجازة وساعات عمل مرنة ومسائل أخرى). إن وجود عدد من النساء اللواتي لم يتزوجن أبدا في القوى العاملة، اكبر من عدد الرجال فيها ممن لم يتزوجوا أبدا، إنما يشير إلى أن العامل المحدد في ذلك قد يكون اتباع سياسات تشغيلية غير داعمة للأمومة.

وفيما يتعلق بالسياسات، فإن هذه الدراسة تؤكد ضرورة فهم اوضاع النساء في كل مجال من مجالات الاقتصاد المعينة. فالحاجات والعقبات التي تواجه النساء في التصنيع، تختلف عن حاجات النساء والعقبات التي تواجههن في الزراعة أو القطاع غير الرسمي مثلا. ولذا فإن الخطوة الأولى يجب أن تكون النظر بشكل تفصيلي إلى وضع النساء في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة والقطاعات الفرعية التابعة لها كل على حدة.

وإن أحد الموارد المهمة التي تفتقدها النساء في عدد من المجالات الاقتصادية، هو عدم توفر شبكات إقراض وشبكات مالية. إذ إن بإمكان النساء العاملات لحسابهن الخاص في الزراعة والقطاع غير الرسمي أو في المجالات الصغيرة من التصنيع والخدمات، أن يستفدن إلى حد كبير من وجود مصادر إقراض غير مكلفة. كما تحتاج النساء العاملات لحسابهن الخاص في هذه المجالات، الى الوصول إلى الأسواق.

إن تهميش النساء واستبعادهن عن الاتحادات التجارية والزراعية، يلعب أيضا دورا في الحد من قدرتهن على الحصول على مصادر وموارد دعم معلوماتية ومادية. وإن دمج النساء في هذه الشبكات، أو تطوير اتحادات إقراضية وتجارية وزراعية خاصة بالنساء وحاجاتهن قد تكون مهمة في توفير الدعم اللازم لتطوير وتوسيع نشاطاتهن. إضافة إلى ذلك، فإن إحدى الآليات المهمة لتمكين النساء في الزراعة من الحصول على حقوق اقتصادية ورفاه اكبر، هي التشريع الذي يدعم أو يطور حصول النساء على حقوقهن في وراثة الأرض. ففي ظل النظام الحالي تعمل النساء في ارض العائلة دون مقابل، ولا يتمتعن إلا بالقليل من ثمار نتائج عملهن. أما في ظل نظام يمكن النساء الريفيات كغيرهن من افراد العائلة من الحصول على ممتلكات العائلة، فإن قدرتهن على اتخاذ القرار ستتحسن إلى حد كبير.

وفيما يتعلق بالنساء العاملات بأجر، والموظفات على المستويات المهنية المختلفة، فإن قضايا ساعات العمل ودعم رعاية الأطفال هي حاجات تبدو على مستوى بالغ من الأهمية، ولذا من الضروري الاهتمام بمعالجتها. وهناك حاجة واضحة لساعات عمل جزئية وحاجة للمرونة في ساعات العمل في قطاعات الاقتصاد الخدماتية والتصنيعية. ففي مجتمع يلتزم بشدة برعاية الأطفال، هناك حاجة إلى التعامل مع الأمهات العاملات بمرونة أكبر بكثير. وبناء عليه فإنه لا بد من ادخال نظام يتيح إمكانية العمل الجزئي، أو خطط التقاسم الوظيفي، التي تمكن الأمهات العاملات من القيام بأدوارهن المزدوجة في تقديم الرعاية والحصول على دخل. إلى جانب ذلك فإن وجود دور حضانة لرعاية الأطفال بجانب او بداخل المؤسسات الكبيرة كالمدارس والمستشفيات والجامعات والمصانع الكبيرة، سيخدم الأمهات العاملات إلى حد كبير، كما قد يؤثر ذلك بشكل إيجابي في أدائهن في العمل.

وفي الوقت نفسه، فإن التشريع فيما يخص عدالة الأجور، ووضع سياسات للترقية، وتوفير إجازات ألأمومة والرعاية للأطفال قد يكون نقطة بداية لمعالجة ما تواجهه النساء من عقبات وإجحاف وتمييز في القطاعات الصناعية والخدماتية مثلا. ورغم أهميتها، فإن وضع سياسات كلية (macro-level policies) سيكون له تأثير محدود فقط في ظروف يكون فيها الاقتصاد بشكل عام غير متطور إلى حد بعيد، وغير مستقر وغير قادر على استيعاب القوى العاملة من الرجال. وفي وضع كهذا قد تعتبر معظم أشكال تشريع العمل التقدمي نوعا من الكماليات.

ويثير هذا مسألة اهم وهي كيف يمكن دمج النساء بشكل اكبر في الحياة الاقتصادية ؟ ولا تقتصر أهمية وصول النساء إلى العمل المأجور على كونها مسألة حقوق وحسب، بل إن لذلك دورا تنمويا مهما وحاسما. إن عدم التوازن السكاني في المجتمع الفلسطيني، بين نسبة منتجي الدخل إلى مستهلكي الدخل لا تبشر بخير بالنسبة لقدرة المجتمع على الاستثمار في مجال التنمية المستدامة طويلة الأمد. إن استبعاد النساء من مجال العمل المأجور هو أحد الأسباب المهمة لعدم التوازن السكاني هذا. وبالتالي فإن دمج أعداد اكبر من النساء في الحياة الاقتصادية على المدى الطويل، سيكون هو العامل المحدد والضروري لإحداث تغييرات ايجابية.

وهكذا نرى أنه يجب أن يكون هناك التزام بدمج اعداد كبيرة من النساء في الحياة الاقتصادية من اجل احداث تغيرات ايجابية، رغم انها عملية طويلة. ولعل إحدى الطرق للبدء هو بالتركيز على وضع

استراتيجيات إيجاد فرص عمل، للنساء اللواتي يرغبن في العمل ولكنهن غير قادرات على العثور عليه في إطار القطاعات المجزأة المحدودة للمجال الوطني غير الزراعي. ومن الواضح أن أعدادا كبيرة من خريجات الجامعات وكليات المجتمع كل عام لا يستطعن إيجاد عمل، كما يبين ذلك نسب البطالة العالية بين النساء ذوات المستوى العالي من التعليم. وإن وضع برامج لأولئك الباحثات عن عمل، تركز أولا على إعادة التدريب ومن ثم على التشغيل، قد يلعب دورا مهما جدا في إدخال أعداد اكبر من النساء إلى مجال العمل المأجور في مرحلة حاسمة من حياتهن. كما أن ذلك سيعزز أهمية التعليم العالي للنساء، وهو مكتسب اجتماعي يبدو انه معرض للخطر. كما إن هناك فئة اجتماعية أخري ينبغي التركيز عليها وهي النساء فيما بعد سنوات الحمل، بحيث يجري تدريبهن لاعادتهن إلى القوى العاملة. فالنساء من مستويات تعليمية مختلفة بعد الأربعين كما شاهدنا، غالبا ما يرغبن في المساعدة في دخل العائلة. ويضطررن من اجل ذلك عادة إلى الالتحاق بالقطاع غير الرسمي. إن توفير الدعم اللازم لهذه الفئة السكانية، سيمكن الكثير من النساء من الدخول إلى مجال العمل المأجور أو العمل لحسابهن الخاص، كما أن له أيضا تأثيرا إيجابيا كبيرا على دخل العائلة ورفاهها.

Bibliography

Beneira, Lourdes. 1987. "Gender and the Dynamics of Subcontracting in Mexico City". in Claire Browne and Joseph Pechman edts. *Gender in the Workplace*. Washington D.C.: Brookings Institute.

Giacaman, Rita and Salim Tamari. 1997. *Zbeidat: The Social Impact of Agricultural Technology on the Life of a Peasant Community in the Jordan Valley*. Birzeit: Birzeit University.

Hammami, Rema. "Between Heaven and Earth: Transformations in Religiosity and Labor among Southern Palestinian Peasant and Refugee Women, 1920-1993" . Unpublished PhD. Dissertation, Temple University, May 1994.

Hijab, Nadia. 1988. *Womanpower: The Arab Debate on Women and Work*. Cambridge: Cambridge University Press.

Kabeer, Naila. 1994. *Reversed Realities: Gender Hierarchies in Development Thought*. London: Verso books.

Lang, Erica and Itimad Muhanna. 1992. *A Study of Women and Work in Shatti Refugee Camp of the Gaza Strip*. Jerusalem: Arab Thought Forum.

MacEwen Scott, Alison. 1994. *Divisons and Solidarities: Gender Class and Employment in Latin America*. London and New York: Routledge.

Moors, Annelies. 1995. *Women, Property and Islam: Palestinian Experiences 1920 - 1990*. Cambridge: Cambridge University Press.

Ovensen, Geir. 1994. *Responding to Change: Trends in Palestinian Household Economy*. Oslo: FAFO Publications.

Ramsis, Nadia. January 1997. "Situation Analysis and Plan of Action of Gender in Agriculture in Palestine". Unpublished Report, Palestine Ministry of Agriculture.

Rees, Teresa. 1992. *Women and the Labour Market*. London and New York: Routledge.

Rockwell, Susan. 1984. "Palestinian Women Workers in the Israeli-Occupied Gaza Strip." Bachelor's Thesis. Harvard/Radcliffe Universities, Cambridge, Mass.

Samed, Amal. 1976. "The Proletarianization of Palestinian Women in Israel." *MERIP Reports* (August), no. 50, pp. 3-8.

Semyonov, Moshe. 1994. "Trends in Labor Market Participation and Gender-linked Occupational Differentiation" in Tamar Mayer ed. *Women and the Israeli Occupation: The Politics of Change*. London and New York: Routledge.

Simhe, Ethia. 1984. "The Status of Arab Women in Judea,Samaria and the Gaza Strip." Israeli Civil Administration, Jerusalem. Mimeo.

Siniora, Randa. 1987. "Palestinian Labor in a Dependent Economy: The Case of Women in the Sub-Contracting Clothing Industry in the West Bank." Cairo: Master's thesis American University of Cairo.

UNCTAD. 1993. *UNCTAD'S Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*. Report by the Unctad Secretariat. (TD/B/40(1)/8).

UNDP. 1996. Human Development Report 1996, UNDP : New York.

UNSCO, October 1996. *Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip; Quarterly Report Autumn 1996*. Gaza: Office of the United Nations Special Coordinator in the Occupied Territories.

_____, April 1997. *Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip; Quarterly Report Winter Spring 1997*. Gaza: Office of the United Nations Special Coordinator in the Occupied Territories.

Women's Affairs Nablus et al. February 1994. *Self-Employed Women in the Informal Economy of the Occupied Palestinian Territories*. Sponsored by NOVIB.

World Bank. 1995. *Will Arab Workers be Left Out in the Twenty-First Century? Regional Perspectives on World Development Report 1995*. Washington D.C.: World Bank.

المراجع بالعربية

ماريان هيبرغ وغير اوفنسون (المحرران). ألمجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية، بحث في الاوضاع الحياتية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اكتوبر ١٩٩٤.

مجدي المالكي وخميس شلبي. "التحولات الاجتماعية - الاقتصادية في ثلاث قرى فلسطينية، شروط اعادة انتاج الاسر الريفية الفلسطينية تحت الاحتلال" رقم (٣) في سلسلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. القدس: مركز العمل التنموي / معا، ١٩٩٣.

سهى هندية - ماني. اوضاع العاملات المأجورات في المصانع الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. القدس: مركز الدراسات النسوية، ١٩٩٦.

سهى هندية - ماني وعفاف غزاونة. "العمالة النسائية في المصانع الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة". القدس: مركز الدراسات النسوية، ١٩٩٣.

دائرة الاحصاء المركزية الفلسطنية. التعداد العام للمنشآت ١٩٩٤: النتائج النهائية. رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، آب ١٩٩٥.

_____. تقرير الوضع الراهن (٣): احصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، أيار ١٩٩٥

_____. مسح مستويات الرواتب والاجور وساعات العمل ١٩٩٤: النتائج النهائية. رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون اول ١٩٩٥.

_____. مسح القوى العاملة: النتائج الاساسية، دورة (ايلول - تشرين أول ١٩٩٥). رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان ١٩٩٦.

_____. المسح الصناعي ١٩٩٤: النتائج الاساسية (التقرير الاول). رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، تشرين اول ١٩٩٥.

_____. مسح الخدمات ١٩٩٤: النتائج الاساسية (التقرير الاول). رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، تشرين ثاني ١٩٩٦.

_____. مسح القوى العاملة: النتائج الاساسية، دورة (تموز - تشرين أول ١٩٩٦) تقرير (٣). رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون ثاني ١٩٩٧.

_____. مسح القوى العاملة: النتائج الاساسية، دورة (تموز - تشرين أول ١٩٩٦) تقرير (٢). رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون ثاني ١٩٩٧.

برنامج دراسات المرأة
جامعة بيرزيت

تدريس - بحث - نشاط مجتمعي

تأتي المبادرة إلى إنشاء برنامج لدراسات المرأة في جامعة بير زيت في مرحلة حرجة يمر بها المجتمع الفلسطيني بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، في ظل السعي الدؤوب لمعالجة العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار مرحلة تجمع بين التحرر الوطني والبناء في الوقت نفسه، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات فعّالة للبدء في عملية تنمية شاملة ومستقرة تقوم على طرح ومناقشة قضايا اجتماعية رئيسية تواجه المجتمع مناقشة متعمقة، مع الاستفادة من تجارب شعوب أخرى - من العالم الثالث بشكل خاص.

وقد اصبح فهم الأسس التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي بالاستناد إلى أدوات تحليلية جديدة مثل مفهوم النوع الاجتماعي أو ما يعرف لدى البعض بـ (الجندر) اصبح هذا مؤخراً أحد العوامل المهمة التي تساعد في تحديد أهم القضايا الاجتماعية التي تطرح للبحث والنقاش، ويسعى برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت إلى الإسهام في هذا الجهد من خلال برنامج تدريس جاد، ومن خلال القيام بأبحاث مستمرة تعمل على كشف أهم العوامل التي تحدّد وتؤثر في وضعية الرجل والمرأة في المجتمع الفلسطيني؛ بهدف وضع سياسات فعّالة تعي أهمية دراسة علاقات النوع الاجتماعي في المجتمع.

كما يقوم البرنامج - في سبيل الهدف نفسه - بتصميم برنامج أنشطة مجتمعية متعددة تخرج المعرفة الاكاديمية من أسوار الجامعة لتصل الى الفاعلين فيه أياً كانت أماكن تواجدهم، وذلك عن طريق برنامج ندوات ومنشورات، أو تدريب خاص على قضايا النوع الاجتماعي.

التدريس:

برنامج دراسات المرأة هو جزء من برامج كلية الآداب في جامعة بير زيت، ويقدم البرنامج حاليا تخصصا فرعيا في دراسات المرأة. وقد بدأ تدريس هذا البرنامج في السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥ , حيث وضع منهاج دراسي رئيسي يشمل مساقات متعددة تغطي أحد عشر موضوعا منها: مدخل إلى دراسات المرأة، والمرأة والتنمية، والمرأة والقانون، والمرأة في المجتمع العربي، وتاريخ الحركات النسوية، والنوع الاجتماعي في الخطاب، والمرأة والعائلة.

البحث:

يعمل برنامج دراسات المرأة على إجراء بحوث على واقع المرأة الفلسطينية من خلال تنفيذ مشاريع بحث يضعها البرنامج لنفسه , أو من خلال تقديم ما يلزم من تسهيلات ومساعدة للقيام بمثل هذه البحوث من قبل باحثين آخرين. ولتحقيق هذا الهدف أسس البرنامج مكتبة متخصصة في دراسات المرأة يعمل على تطويرها وتنميتها باستمرار. وقد شرع البرنامج في أيلول ١٩٩٤ بالعمل على مشروع بحث شامل عن «المرأة الفلسطينية في المجتمع » شارك فيه عدد من الباحثين والباحثات من البرنامج ومن خارجه أيضا. وقد صدرت عن هذا المشروع

أربع أوراق عمل حول الكتابات النسوية عن الشرق الأوسط، والنوع الاجتماعي والسياسات العامة في فلسطين، والنوع الاجتماعي والتنمية، والنوع الاجتماعي والتعليم المهني في فلسطين. كما صدر أيضا عن نفس المشروع تقرير بعنوان: **المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن**. أما المرحلة الثانية من هذا المشروع فستتناول بالبحث جوانب عديدة أخرى تتعلق بالنوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في فلسطين.

أنشطة مجتمعية حول النوع الاجتماعي:

يسعى برنامج دراسات المرأة إلى جانب أهدافه الأكاديمية والبحثية أيضاً، إلى تطوير آليات تمكين للمرأة الفلسطينية في المجتمع، وذلك من خلال برنامج أنشطة خاص بقضايا النوع الاجتماعي. ويسعى هذا البرنامج إلى الإسهام في طرح قضايا النوع الاجتماعي للنقاش العام بهدف التأثير على وضع سياسات عامة تأخذ تلك القضايا بعين الاعتبار، في سبيل السعي لتأسيس مجتمع يعترف ويصون حقوق المواطنين كلها سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية أو السياسية. وتشمل أنشطة هذا البرنامج تقديم برنامج تدريب على قضايا إدخال وتخطيط السياسات بأخذ النوع الاجتماعي بالاعتبار، والذي يستهدف عدداً من المؤسسات والمواقع المحددة سواء على المستوى الحكومي أو غير الحكومي، وتنظيم حلقات دراسية وورشات عمل مختارة – سواء داخل حرم الجامعة أو خارجها – تهدف لبث الوعي والمعرفة بأهمية قضايا النوع الاجتماعي. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يعمل البرنامج على نسج علاقات قوية مع العديد من المنظمات والمراكز النسوية والتنموية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال
ببرنامج دراسات المرأة
جامعة بير زيت
ص. ب ١٤ – بير زيت – فلسطين
هاتف وفاكس: ٩٩٨٢٩٥٩ – ٢ – ٩٧٢
E-Mail: ws@ws.birzeit.edu

المرأة الفلسطينية:
الوضع الراهن

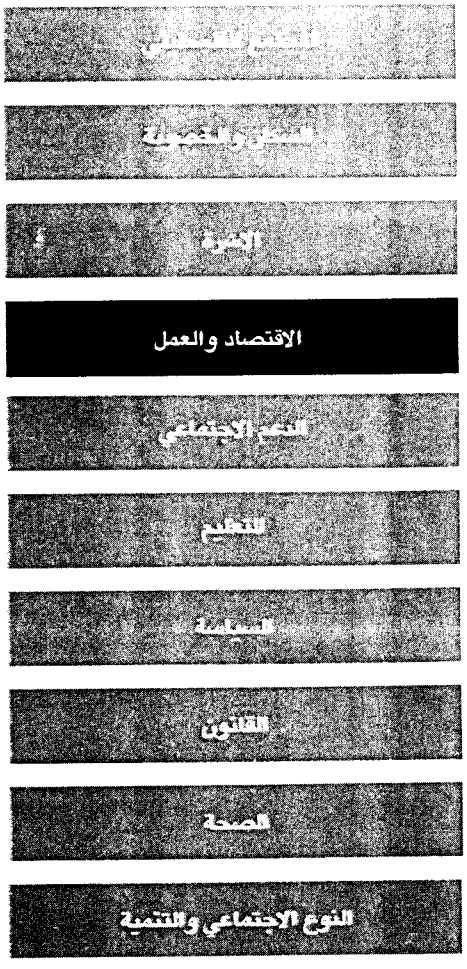

يصدر هذا الكتاب عن برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت في طبعتين منفصلتين بالعربية والانجليزية . ونرى ان هذا التقرير الذي جاء في عشرة فصول ، انما هو محاولة لرسم صورة شاملة للتحديات القائمة التي تواجه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، في بناء مجتمع مؤسس على المساواة في العلاقات التي تحكم النوع الاجتماعي، أو في العلاقات الاجتماعية. يقودنا في ذلك الافتراض القائل انه لا غنى عن مثل هذه المساواة في عملية التنمية المستدامة وفي نشر وتجذير الديمقراطية.

وتعالج ثمانية من فصول الكتاب وضع النساء في مجالات معينة من الحياة المعاصرة في فلسطين ، ويقدم الفصلان الاخران الاطر الخاصة بالمفاهيم والأدوات المساعدة لتحليل ودراسة المعالم والاتجاهات الرئيسة في هذا المجتمع ، وبحث المسائل الهامة في النوع الاجتماعي والتنمية ، بهدف فهم الواقع الفلسطيني . ويستخدم التقرير البحث والبيانات والوثائق الخاصة بالسياسات مما يتوفر حول فلسطين ، في محاولة لفهم كيفية تنظيم ادوار وعلاقات النوع الاجتماعي وظواهره المتباينة في المجتمع الفلسطيني، حياة النساء والرجال والفرص المتاحة لهم ، التي قد تعيق تنفيذ تنمية انسانية منصفة ومستدامة ، او تسمح بتنمية سليمة كهذه.

وهناك في فلسطين مؤشرات ايجابية بالنسبة للنساء ، ومن ذلك وجود مستويات تعليمية متنامية ، ومشاركة سياسية عالية، الى جانب مؤشرات سلبية منها: وجود مشاركة منخفضة في قوة العمل وخصوبة عالية دائمة . ولفهم هذه المؤشرات التي تبدو متناقضة ، فان هناك حاجة الى اطار متكامل يدرس المعوقات والموارد والفرص المتاحة التي تشكل كلها حياة النساء والرجال . وتستجلي بعض الفصول في هذا الكتاب الروابط ما بين نسب الخصوبة العالية وفجوات النوع الاجتماعي في التعليم الثانوي ، كما تبحث في الزواج المبكر ، وغياب فرص العمل والحماية الاجتماعية ، بينما تطرح فصول اخرى افتراضات حول ادوار النوع الاجتماعي وتأثيرها على قدرة النساء والرجال على التمتع بضمان اجتماعي ، او انها ترسم العلاقة ما بين رأس المال والنفوذ السياسي.

فيما يلي عناوين الفصول واسماء مؤلفاتها.

١ المجتمع الفلسطيني – ليزا تراكي.
٢ السكان والخصوبة – ريتا جقمان.
٣ الاسرة – ريما حمامي.
٤ الاقتصاد والعمل – ريما حمامي.
٥ الدعم الاجتماعي – بني جونسون.
٦ التعليم – منى غالي.
٧ السياسة – اصلاح جاد.
٨ القانون – بني جونسون.
٩ الصحة – ريتا جقمان.
١٠ النوع الاجتماعي والتنمية – ايلين كتاب.

ويرحب برنامج دراسات المرأة بتعليقاتكم وانتقاداتكم حول هذه الفصول ، اذ ان احد الاهداف الرئيسة التي نسعى اليها من خلال نشر هذا التقرير حول مكانة المرأة الفلسطينية ، هو طرح هذه المسائل الحساسة بالنسبة للنساء والمجتمع الفلسطيني عموما ، للنقاش والتدخل.

برنامج دراسات المرأة
جامعة بيرزيت
فلسطين